

أن الصراع بيننا وبين اليهود لا يكمن فقط في فلسطين، بل في كل مكان حيث يوجد يهود باعوا هذا الوطن وهذه الأمة بقضة من اليهود.

سعادة

Monday 9 August 2021

نصر الله؛ سردد على كل غارة طيران ■ الرد لا ينتظر الإجماع ■ الصبر سلاحنا في الداخل

التحقيق بلا التقرير الفني ووحدة المعايير ميسس ■ مجزرة خلدة وحادثة شويبا في عهد الدولة

حردان؛ الجنوب وراء المقاومة... والراعي؛ ليمنع الجيش الصواريخ... والمسار الحكومي مجمد



السيد نصرالله متحدثاً عبر الشاشة في ذكرى انتصار تموز. آب 2006

الفارق فيه أن الزمن ليس جوهرياً في تسديده يمثل الرد على خرق قواعد الاشتباك ومحاوله التسلل خلسة لتعديلها، منيها قادة الإحتلال من أي سوء تقدير للموقف، فجهوزية المقاومة وردّها لا يتأثران بالأوضاع الداخلية ولا ينتظران الإجماع الداخلي الذي لم يكن موجوداً يوماً، ورغم ذلك انطلقت المقاومة واستمرت حتى تحقق التحرير ومن ثم تثبتت معادلات الردع التي تحمي لبنان اليوم وتوفر الاستقرار والهدوء للجنوب ولكل لبنان.

تناول السيد نصرالله الاحداث التي هدفت لإستدراج المقاومة وبيئتها إلى الفتنة سواء في خلدة او في شويبا، فأكد ان من نفذوا الحادثين ليسوا أبرياء ولا يعبرون عن انفعال عفوي بل هم مجرمون قتلة يجب على القوى الامنية والقضائية سؤقتهم ومعاقبتهم، لكن المقاومة وبيئتها لن تنجر للفتن المبرجة وترفض شيطنة أي بيئة لبنانية بذريعة تورط بعض المنتمين اليها بأعمال مشبوّهة، وسيبقى الصبر سلاحها في الداخل وهي تترك للدولة ومؤسساتها ملاحقة هؤلاء، وهي تتابع عن كثب تفاصيل ما تقوم به الاجهزة الامنية والقضائية بصد مجزرة خلدة وستتابع مثلها ملاحقة مفتعلتي حادثة شويبا، مختتماً بالقول أن لكل حادث حديث.

كتب المحرر السياسي

طلعت على المشهدين الداخلي والإقليمي، الرسائل التي حملتها كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في الذكرى الخامسة عشرة للنصر في حرب تموز 2006، على خلفية عملية القصف الصاروخي التي نفذتها المقاومة رداً على غارات طيران الإحتلال في محاولة تغيير قواعد الاشتباك وعودة الطيران للإغارة على المناطق اللبنانية للمرة الأولى منذ خمسة عشر سنة، وقد جاءت التطورات التي تبعت ردّ المقاومة لتؤكد صوابية تقديرها للموقف مخيبة آمال الذين حذروا من أنها تورط لبنان في حرب «إسرائيلية»، بدا بوضوح أن «إسرائيل» تحسب ألف حساب قبل التفكير بخوضها، وجاءت كلمة السيد نصرالله لحمل رسائل واضحة للإحتلال أممها أن المقاومة سترد بصورة مناسبة ومتناسبة على كل عدوان خصوصاً العودة لغارات الطيران، دون أن تقيد ردها بمحور معين على الحدود في مزارع شبعا أو غيرها، وهي تعمّدت القول إنها ردت في مناطق مفتوحة لأن الغارات تمت على مناطق مفتوحة، وهذا هو مفهوم الردّ المناسب والمتناسب، مؤكداً أن الحساب الخاص بالقصاص على اغتيال شهيد المقاومة علي كامل محسن ومحمد طعان لا يزال مفتوحاً، لكن

الاحتلال التركي يواصل قصف الهوشرية و«قسد» تخطف 5 من قاطني مخيم الهول



واصلت قوات الاحتلال التركي ومرترقته من التنظيمات الإرهابية استهداف منازل الأهالي وممتلكاتهم في ريف حلب الشمالي بالقذائف المدفعية والصاروخية، مخلفة أضراراً مادية في المنازل والممتلكات العامة والخاصة. وذكرت مصادر محلية أن أكثر من 12 قذيفة مدفعية وصاروخية مصدرها قوات الاحتلال التركي ومرترقته سقطت على دفعات خلال الساعات الماضية على قرية الهوشرية شمال شرقي مدينة منبج بريف حلب الشمالي.

ولفتت المصادر إلى أن الاعتداءات أسفرت عن تضرر عدة منازل وحقول زراعية للأهالي. وتستهدف قوات الاحتلال التركي ومرترقته بشكل متكرر مناطق وقرى في أرياف حلب والحسكة والرققة بالقذائف والصواريخ الأمر الذي يؤدي إلى ارتقاء شهداء ووقوع إصابات بين الأهالي وأضرار بالممتلكات العامة والخاصة. وفي سياق متصل، داهمت مجموعات

سليحة من ميليشيا «قسد» المرتبطة بقوات الاحتلال الأميركي عدداً من أسنام مخيم الهول للاجئين واختطفت عدداً من قاطنيه. وذكرت مصادر أن «مجموعات من ميليشيا قسد طوقت عدداً من أقسام كارثة إنسانية في ظل النقص الشديد في متطلبات البقاء على قيد الحياة من مياه وأدوية وطبابة وغذاء وأمن وغيرها.

والخوف سادت بين الأطفال والنساء داخل المخيم». وتحتجز قوات الاحتلال الأميركي في مخيم الهول شرق الحسكة عبر ميليشيا «قسد» المدعومة منها آلاف المهجرين في ظروف مأساوية تنذر بحدوث كارثة إنسانية في ظل النقص الشديد في متطلبات البقاء على قيد الحياة من مياه وأدوية وطبابة وغذاء وأمن وغيرها.

توسيع تفويض «اليونيفيل» لإضعاف التحالف الحاكم ومحاصرة المقاومة في لبنان؟

د. عصام نعمان*

الولايات المتحدة، ومن ورائها «إسرائيل»، في صراع محموم مع إيران وحلفائها. الصراع يمتد على مجمل ساحات دول المنطقة، من شواطئ بحر قزوين شرقاً إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط غرباً.

لعل أكثر وجوه الصراع احتداماً ما جرى ويجري في لبنان، لا سيما في جنوبه حيث تتكرر المواجهات الساخنة بين العدو «الإسرائيلي» وقوى المقاومة. «إسرائيل» حاولت أخيراً، ولأول مرة منذ حرب 2006، كسر قواعد الاشتباك مع المقاومة باستخدام سلاح الجو في عملية محدودة استهدفت أرضاً مفتوحة. المقاومة ردت بعنف ضد مواقع «إسرائيلية» في منطقة مزارع شبعا اللبنانية المحتلة.

جولة القتال هذه انتهت لمصلحة المقاومة بتثبيتها قواعد الاشتباك (القصف مقابل القصف) وإعلان العدو عدم رغبته في التصعيد.

هل انتهى الصراع عند هذا الحد؟ ظاهر الحال يوحي بذلك. لكن تحركات واشنطن، ومن ورائها تل أبيب، كما تحركات حلفائهما داخل لبنان توحى بأمور مغايرة.

أين ومتى يمكن ان تتمظهر التحركات العدائية؟ (النتمة ص5)

الرياضيون العرب الشرفاء يرفضون «التطبيع» باستثناء «الرجعيين»!

د. جمال زهران*

كل يوم يتأكد أن الشعوب العربية بقطة واعية حقيقية الصراع العربي الصهيوني، من خلال وقائع عملية تجسد حقيقة هذا الوعي وتلك البقطة. كما أن هذه الوقائع الدامغة تؤكد الفشل الذريع لكل محاولات الإعلام العميل في تزييف وعي الشعوب العربية في كل قطر عربي، ومحاولات فرض الكيان الصهيوني (إسرائيل) على الشعوب بأنها دولة جزء من المنطقة العربية وأنها دولة تسعى للسلام، والتسويق لنموذج كامب ديفيد باعتباره نموذج السلام الحاضر والمستقبلي، كما صنعه آباء الاستسلام والسلام المزيّف بقيادة أنور السادات، لإكسابها الشرعية السياسية.

ووسط كل هذه الانفذاعات غير المبررة لنظام الإمارات العربية المتحدة، تجاه الكيان الصهيوني، بالتطبيع المشبوه، ومحاولات إجبار الشعب العربي في الإمارات للتفاعل مع مواطني الكيان الصهيوني الاستعماري لأرض فلسطين، ووسط الفرحة المصنوعة في المغرب عند استقبال وفد سياحي صهيوني إلى المغرب، وسط استنكار كل فئات الشعب في المغرب، وفي المقدمة الأحزاب السياسية، وجماعات مقاومة التطبيع، وهي غير المسموح لها في دولة الإمارات «القرمز»، وسط كل ذلك نعيش حالة شعبية من رياضيين شباب شرفاء، في دولة طوكيو باليابان، وهي دورة الأولمبياد الرياضية التي تنظم

نقاط على الحروف

أمين عام حزب المقاومة وأمين عام حزب الحياض

ناصر قنديل

– لا تعني الصفة الدينية التي يحملها كل من البطريرك بشارة الراعي والسيد حسن نصرالله، أن ما يقوله كل منهما يملك قدسية المكانة الدينية التي يمثلانها، أو أن ما يقولانه يمثل الطائفة التي ينتميان إليها ويجعل كل تباين بينهما أساساً لتصادم قدسيتين دينيتين أو طائفتين لبنانيتين، أو حرباً دينية، ولا يعني أن الكلام الصادر عن كل منهما يملك قدسية الموقع أو النص الديني، ما يجعل رأي كل منهما محمياً بالحرم الديني ويحول كل نقاش لهذا الرأي إلى تجديف، فطالما أنهما يتناولا في قضايا سياسية وطنية، فهما مرجعتان وارتنتان محترمتان طرحتان آراء ومواقف في التداول أمام الرأي العام للتأثير على قناعاته واصطفائه، وله بكل طوائفه وتياراته أن يتبنى وأن يرفض، أن يتفق وأن يختلف، وأن يناقش ويقارن ويبني الاستنتاجات.

– عندما تجرد كل من الشخصيتين من الصفة الدينية والزي الديني، بيدوان كوريثين لتيارين تناوبا على قيادة الرأي العام في لبنان خلال مئة عام، تيار المقاومة وتيار الحياض، فيبدو السيد نصرالله كأمين عام لحزب المقاومة، كحزب فكري عابر للطوائف والمناطق بين اللبنانيين، خلال قرن مضى، يضم وينمو، يتراجع ويتقدم، ويبدو البطريرك الراعي كأمين عام لحزب الحياض كحزب فكري عابر للطوائف والمناطق يقدم للبنانيين مشروعاً سياسياً لقضايا السيادة وبناء الدولة، هو الآخر يضم وينمو، يربح ويخسر، يتقدم ويتراجع.

– خلافاً للظاهر الذي يحمل خداعاً بصرياً، بحيث يظن البعض أن تيار الحياض يطرح اليوم حلاً لمشكلة اسمها نتائج وجود سلاح المقاومة، فإن الحقيقة هي أن تيار الحياض كان يقود لبنان ويحكمه طوال القرن الماضي، وأن فشله في حماية لبنان من العدوان «الإسرائيلي» ولاحقاً من الاحتلال، وفشله في فرض الإنسحاب الإسرائيلي كما كان يعد بنظرياته عن دور العلاقات الدولية التي يوفرها ضعف لبنان، يناهز بلبنان عن امتلاك أسباب القوة العسكرية سيكون بوليصاً تأمين لسيادة لبنان، هو الذي شكل أساس مشروعية وشرعية نشوء المقاومة التي تشاركت فيها أحزاب وتيارات لبنانية عديدة، وورث تجربتها وطورها حزب الله وجعلها قوة عظمى، حتى نجحت بفرض الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان، ووفرت أمناً واستقراراً على الحدود خلال خمسة عشر عاماً مضت بعد تظهير قدرة الردع لدى المقاومة في حرب تموز 2006، من دون أن يملك حزب الحياض أي تجربة عملية تسمح خيانت تجربته السابقة، وتثبت وجود شيء جديد ينتج لها أن تضاهي تجربة المقاومة في التحرير والدفاع والردع، وتثبت أهليته لضمان ذات النتائج دون سلاح المقاومة.

– في خطاب أمين عام حزب المقاومة أول أمس وفي خطاب أمين عام حزب الحياض أمس، مناظرة ضمنية بين منطلقين كاملين، جديرة بالتوقف من اللبنانيين، بعقل بارد، حيث الانحياز إلى أي من الخطابين هو انحياز لوقائع لا لعقائد، ولمعيار مصلحة وطنية لا لهوية طائفية أو قدسية دينية، والإختلاف مع الخطاب الآخر ورفضه هو رفض لمنطق خاطئ، أو لإشتباه في التشخيص المناسب للوقائع، وليس اصطفاً في خندق طائفي بوجه

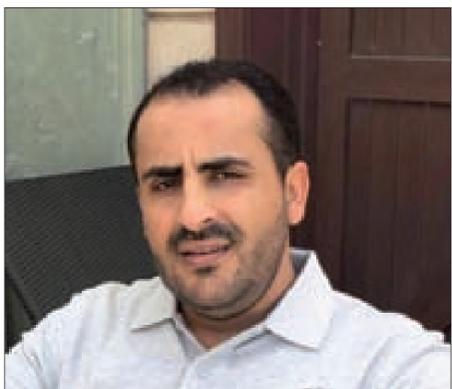
(النتمة ص5)

أنصار الله؛ لا جدوى من إجراء محادثات مع المبعوث الأممي الجديد

اعتبر الناطق باسم حركة أنصارالله اليمنية محمد عبد السلام أن لا جدوى من إجراء محادثات مع مبعوث الأمم المتحدة الجديد الخاص لليمن دون تحرك بشأن الشروط الرئيسية للحركة التي طرحت خلال عملية السلام المتوقعة».

وقال عبد السلام في تغريدة على تويتر: «تعيين مبعوث جديد لا يعني شيئاً ما لم يكن هناك إعلان صريح بوقف العدوان ورفع الحصار، ولا جدوى من أي حوار قبل فتح المطارات والموانئ كاولوية وحاجة وضرورة إنسانية. على دول العدوان أن تدرك ما سببه عدوانها وحصارها من معاناة ومن دمار، وأن تعي أن استمرار تعنتها سيكلفها أكثر وأكثر».

وجاء تعيين الدبلوماسي السويدي هانز جرونديبيرج مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة لليمن يوم الجمعة الماضي.



السودان يستدعي سفيره لدى إثيوبيا بعد رفض عرض للوساطة في صراع تيجراي

استدعى السودان أمس سفيره لدى إثيوبيا، بعد موقف المسؤولين الإثيوبيين الذين قالت الخرطوم إنهم يرفضون عرضها للتوسط في الصراع الدائر في إقليم تيجراي.

وجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية السودانية «ستحسن إثيوبيا موقفاً إن هي نظرت فيما يمكن أن يقوم به السودان على أساس من قدرته على توفير الحل المطلوب، عوض أن ترفض جملة أي سعي منه».

وأجرى رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك اتصالاً هاتفياً مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يوم الأربعاء حول الصراع في منطقة تيجراي بشمال إثيوبيا، والذي أدى إلى تدفق 53400 لاجئ منذ أواخر عام 2020.

وذكر البيان أن عرض حمدوك جاء في إطار رئاسته للإيجاد، وهو تجمع يضم كينيا وإثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان وأوغندا والصومال.



محاولات لتحالفات طائفية في وجه حزب الله...

■ د. وفيق إبراهيم

هناك من يسعى لتسعير تجربة قرية شويبا في جنوب لبنان ونقلها الى قرى أخرى فيها طوائف جديدة، اما المهم بالنسبة لأصحاب عمليات النقل فهو التقاطعات بين طوائف جديدة تشكل عند تجمّعها تحالفا طوائفيا لبنانيا مرتبطا بجهات خارجية ولديه هدفان: السيطرة على السلطة في لبنان والغاء مشروع مقاومة العدو «الإسرائيلي».

الكاردينال الماروني الراعي هو صاحب هاتين النقطتين أو الداعم الأساسي لهما، متوصلا إلى أن لبنان يعترف بـ «إسرائيل» منذ اتفاق الهدنة في العام 1949، لافتا إلى أن اشتباكات كثيرة حدثت بين قوات من حزب الله وأبناء الكثير من القرى الجنوبية.

لا احد هنا يشكك بوطنية الكاردينال الراعي، لكن الكثيرين يربطون بينها وبين إصرار الراعي على الإمساك بسلطة لبنانية تشبه نموذج 1920، وهذا يتطلب تقليص حزب الله لجهة الدور العسكري والسياسي والقوة الاقتصادية التي يتمتع بها نتيجة للدعم الإيراني... محاولة الراعي الجديدة ليست الا محاولة لإعادة إنتاج الاساسية للبنان القديم.

هذا ما يفرض حقيقة وهي أن كامل الطوائف اللبنانية مصابة بقلق سياسي داخلي من قوّة حزب الله الإقليمية واللبنانية الداخلية السياسية، وتعرف أن عودة الى سلطة 1920 يجب ان تمرّ بتقليص أدوار حزب الله الإقليمية واللبنانية، مع تحالف مع القوى الغربية الراعية الاساسية للبنان القديم.

كيف تتبدّى أعمال الطوائف المناهضة لحزب الله؟ الهجمات العسكرية من عرب خلدة المغطاة من السفارة السعودية ودور الإفتاء السنّية واحدة منها، وهي تجربة واضحة لهجوم مذهبي يستهدف الدور الإقليمي لحزب الله، إذ كان يُفترض ان يجابه الحزب المعتدون في خلدة بهجمات مضادة لكنه لم يفعل مكتفيا بصمت الأقوياء والحكام.

وما أحدث الجنوب في بلدة شويبا لا نموذج جديد في كيفية التعامل الراقي لحزب الله مع محاولات لإثارة الفتنة المذهبية بين الشيعة والدروز... وهي قابلة للتطور حتى نخوم خلدة حيث يتحرك عرب خلدة أمام مجاميع أخرى حزبية من التقدمي الاشتراكي اعتادوا على دعم تحركات لعرب المسلخ ويبدو خلدة بشكل لم يعد خفيا على أحد.

اما التحرك الثالث فصاحبه اثنان: سياسياً البطريرك الراعي وعسكرياً سمير جعجع قائد حزب القوات اللبنانية، هنا نرى الراعي مؤدياً لأدوار في التحريض الدبلوماسي مع السفارات وسياسياً مع القوى اللبنانية التي يحاول الكاردينال سحبها الى تحالفات داخلية على النسق الماروني ـ السنّي ـ الدرزي مثل غيره... ما هو مهمٌ هنا ان لا امكانية لوجود شيعة بين تحالفات مرتقبة نظراً لقوة الثنائي الشيعي.

وحتى الآن يبدو حزب الله الأكثر قوة في جنوب لبنان في تحالفاته السياسية مع المسيحيّين السنة والدروز، مع استحالة التصدي من قبل أيّ كان من القوى الداخلية التي تحاول جرّ «إسرائيل» أو قوى الخارج لدعمها في تحرّشها به، وهذا لا يعني انه قوة جنوبية بالإكراه لأن تاريخه في التحرير والتصدي تؤكد انه قوة جنوبية منبثقة من امله في الجنوب ويعبر عن مطالبهم في جنوب «إسرائيل» والداخل اللبناني، وهذا لا يقتصر على الفريق الشيعي بل على التنوع الطوائفي المنتشر في زواياه وقراه.

يتضح أن هذه المحاولات المعادية للحزب تحتاج الى دعم أكبر من «إسرائيل» وبعض القوى الأجنبية والداخلية مع محاولات لنسف التوازنات الطائفية المبني عليها لبنان الكبير الفرنسي ـ الماروني.

ويتضح أيضاً أنّ حزب الله يتحالف مع أكبر قوى موجودة في طوائف لبنان، لكنه لا يستعملها لتعميق الخلافات داخل المذاهب والطوائف، ويتعامل معه باحترام كبير لخصوصيات المذاهب والطوائف الكبيرة. وحزب الله لديه أكبر كتلة من التحالفات داخل الأحزاب المدنية اللبنانية لكنه لا يستعملها لكي لا يتسبب بخروقات طوائفية ومذهبية، كما أنّ حزب الله القادر على اختراق الدولة بكميات كبيرة من التوظيفات، له في مواقعها الشيعية، وعبر علاقته بالطوائف الأخرى، ينأي بنفسه عن الوصول الى هذا الدرك الذي قد يؤدّي الى داخلية، وتراجع في اهتماماته التحريرية.

فهل ينتج المخطط للتفجيرات الطوائفية في حصار حزب الله؟

الامر صعب لأن اهتمامات الحزب ترتفع عن حدود المطالبة بتحاصصات مالية وتعيينات في الوظائف أو دعم قوى فساد في الدولة اللبنانية وهو أرسل الى كل من يعنيه الامر أنه لا يغطي أيّ فاسد ويأمكن القانون اللبناني وضع رقاب هؤلاء على المسالخ مع الفاسدين السياسيين من الطوائف الأخرى، بما يؤكد حرصه على سلامة البلاد من جهة والعلاقات الحسنة بين الطوائف من جهة أخرى.

فالي أين يذهب لبنان؟ حزب الله المقاوم هو الوحيد القادر على الاستمرار في التصدي للعدو «الإسرائيلي» مع الاحتفاظ بعلاقات حسنة بين الطوائف ولن يتخلى عن هذه الطريقة التي تحمي لبنان.

ختامياً

قال مرجع سياسي أنّ ضعف جيش

الاحتلال وخضوعه لموازين الردع

رَجَّح صوابية منطق خطاب السيد

حسن نصرالله بأنّ المقاومة بردها

العسكري تحمي لبنان من الأسوأ على

منطق خطاب البطريرك بشارة الراعي

بأنها تعرّض لبنان للأسوأ...

نصر الله في ذكرى انتصار تموز؛

سردّ على أيّ غارة «إسرائيلية» على لبنان والتحقيق في قضية المرفأ مسيس



السيد نصرالله يلقي كلمته مساء السبت

شركات التأمين.. وقال لاهالي شهداء المرفأ «لا تقبلوا بتوظيف دماء أبنائكم سياسياً»، ودعاهم إلى التوجه إلى القاضي طارق بيطار وسؤاله عن سبب الانفجار، مشدداً على أنّ «التحقيق القضائي في قضية انفجار المرفأ مسيس ويخضع للاستنسابية وأن المطلوب من قاضي التحقيق وحدة معايير ولا يكون هناك استنسابية كما هو حاصل الآن».

متابعة قضية خلدة

وتلرّق إلى اعداء خلدة، معلناً أعلن أنّ ما حصل في خلدة كان كميناً محضراً على الإسطج وعلى المفارق وعلى الطرقات وكان إطلاق النار بشكل غادر وأن ما حصل هو مجزرة سقط فيها 3 شهداء و16 جريحاً أغلب الإصابات في الرأس والصدر»، لافتاً إلى أنّ «الذي قام بالمجزرة عصابة من المجرمين والقتلة».

وقال «صبرنا على الأذى في مجزرة خلدة عن حكمة ومسؤولية وليس عن ضعف، كما يُسجّل لبيئة المقاومة انضباطها والتزامها الديني والأخلاقي والإنساني والوطني العالي»، داعياً إلى توقيف جميع المتورطين وهم معروفون بالأسماء واحالتهم إلى القضاء». وأكد أنّ المطلوب حل جذري لمسألة الطريق العام للجنوب، وقال إنّ «دماء هؤلاء الشهداء أقل ما يجب أن تكون ثمرتها معالجة طريق الجنوب وقطعها والإعتداء».

وأكد أنّ «لا مشكلة لنا مع عرب خلدة وعرب الناعمة والمشارير العربية بل مع هذه المجموعة المجرمة والقاتلة فقط» وأضاف «يجب اعتقال الذين يصرون على الاعتداء على الناس وقطع الطرقات وتهديد السلم الأهلي». وقال «نتابع في حزب الله قضية خلدة وأنا شخصياً اتابعها بشكل حديث ويومي وسنرى إلى أين تستصل الأمور ولكل حادث حديث».

وعن مسألة تشكيل الحكومة، قال السيد نصرالله «نتنظر نتائج المحادثات بين الرئيس ميشال عون والرئيس المكلف جيب ميقاتي بشأن تشكيل الحكومة ولن نستبق الأمور».

البناء

تثبيت قواعد الاشتباك

وأعلن السيد نصرالله أنّ رد المقاومة يوم الجمعة الماضي مرتبط بالغارات «الإسرائيلية» المباشرة على جنوب لبنان للمرّة الأولى منذ 15 عاماً، وأضاف «اخترنا أرضاً مفتوحة في مزارع شبيعا لنوصل رسالة وذهبنا إلى أراض مفتوحة وضربنا محيط المواقع واختربناها لأنها منطقة عسكرية مغلقة واختربنا النهار وأن نحاضر بإخواننا لكي لا يشعر أهلنا وناسنا بالخوف». وأوضح أنّ المقاومة أصدرت بياناً وتحملت المسؤولية «ولدينا الشجاعة لتحلّل المسؤولية وهذا الردّ بجهارة ويوضوح: قصفتم أرضاً مفتوحة ونحن قصفنا أرضاً مفتوحة». وتابع «نحن قصفنا بالعملية تثبيت قواعد الاشتباك القديمة ولم نقصد صنع قواعد اشتباك جديدة». وأعلن أنّ «أي غارة إسرائيلية جديدة على لبنان سنردّ عليها حتماً بشكل مناسب ومتناسب» و«نحن لن نضع ولن نفرّط بما أنجزته المقاومة في حرب تموز 2006 أيّا كانت التضحيات أو المخاطر لأنّ ذلك سيسبّج لبنان».

وتوجه السيد نصرالله إلى قادة العدو بالقول «لا تخطئوا التقدير بيان المقاومة مشغولة بالأوضاع الداخلية أيّا كانت ضاغطة أو صعبة، بالنسبة إلينا مسؤولياتنا واضحة هي حماية شعبنا فلا تراهنوا على الضغوط على شعبنا ولا تراهنوا على الانقسام حول المقاومة في لبنان لأنه قديم، لا تراهنوا على الانقسام الداخلي ولا تراهنوا على بيئة المقاومة وهذه البيئة كانت تقول لنا تعالوا أقصفوا من بيوتنا».

وأكد أنّ ما حصل يوم الجمعة «هو ردّ على الغارات الجوية فقط ولا علاقة له بالردّ على اغتيال الشهيدين العزيزين محمد قاسم طحان وعلى كامل محسن»، وقال «قد يكون ردّنا على الغارات الجوية في أي مكان من شمال فلسطين المحتلة إن كان في الجليل أو الجولان وخبياراتنا مفتوحة»، مشدداً على أنّ «أكبر حماقة يرتكها العدو الإسرائيلي هي الدخول في حرب جديدة مع لبنان». وتابع «لا أريد الردّ على أسياء السيداء في لبنان الذين تباكوا بعد ردّ المقاومة فهذا جدال عقيم وكل واحد حاسم خياراته منذ عام 1982».

سبب إطلاق الصواريخ من شويبا

وعن حادثة شويبا، أكد السيد نصرالله أنّه «لو كنّا نستطيع أن نطال المنطقة التي قصفتها المقاومة من القرى الشيعية وبيوتنا لغفلنا، موضحاً أنّ «الحكم العسكري فرض علينا إطلاق الصواريخ، وأن المجموعة التي انطلقت للصواريخ مارست أعلى درجات الانضباط والوعي»، وقال «عندما رأيت مشاهد شويبا تمثّبت لو أمكنتي الوصول إلى الشباب لأقتل جباههم ويديهم الذين اعتدوا على مجموعة العجائب من شويبا هم من عالم آخر»، مؤكداً أنّه «ليس أهالي شويبا من اعتدوا على المجموعة وتقدّر كل من وقف إلى جانب المقاومة».

ودعا «إلى عدم تحميل أهالي شويبا وطائفة الموحدين الدرّوز مسؤولية الاعتداء على المجموعة المقاومة، وقال إنّ «من اعتدى على

لقاء الأحزاب هنا المقاومة واستنكر الاعتداء عليها؛

مخطط محاصرتها يعتريه الفشل المحتوم

محاولة فرض معادلات جديدة لمصلحته، من خلال معادلة القوة التي فرضتها المقاومة خلال السنوات الماضية، والتي أكدتها قيادتها في كل المناسبات، وتعيد تأكيدها كموقف ثابت لكل الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الشريفة في لبنان بأن أي اعتداء على أرضنا وشعبنا وميأهنا ونفطنا سيلقى الردّ الحاسم حتماً، فالمقاومة باقية ومنتصرة، والاحتلال حتماً إلى زوال».

أحزاب طرابلس

من جهته، تدارس لقاء الأحزاب والقوى الوطنية في طرابلس في بيان بعد اجتماعه الدوري في مقرّ منفذية الحزب السوري القومي الإجتماعي في الجميزات، الأوضاع «في ظل تسارع الأحداث الذي يوحي بأن مرحلة جديدة قد بدأت بعد أنّ فشل مخطط فرض العقوبات وزيادة الحصار في تحقيق الأهداف المرجوة منه في محاصرة المقاومة وإيجار شرح بينها وبين بقية مكونات الوطن خصوصاً بعد أنّ اكتشف أنها أتت إلى نتائج معاكسة».

واعتبر الحضور أنّ «كل ما جرى ويجري منذ حراك 17 تشرين حتى اليوم يتم وفق خطة منمنهجة هدفها تكثيف الضغوط بهدف الحصول على أكبر قدر من التنازلات مستفيدة من عجزى المال والإعلام القادران بحسب وجهتها على تأمين بيئة حاضنة تقوده باتجاه تحقيق الهدف المنشود المتجسد بضرب المقاومة بعد تحميلها مسؤولية كل ما جرى من تكبات بدءاً بالعقوبات والحصار، التي تراكفت مع بوارد الإنهيار الاقتصادي والمالي والإجتماعي والمعيشي».

وأشاروا إلى «أنّ وجود مشروعين في المنطقة أحدهما أميركي – صهيوني – رجعي– إرهابي تفكيري والأخر مقاوم، ضيق فرص الوصول إلى قواسم مشتركة وأبرز لبنان كساحة للصراع وتبادل الرسائل بعد أنّ اصتحت المقاومة قوة إقليمية مركزية، يعتبر المشروع المعادي أنه لايدّ من تحجيمها وتقليص نفوذها فاستغفر أدواته التي سارعت للتحريض على محاصرتها عبر قطع الطريق الموصول إلى الجنوب الأمر الذي تطلب من الجيش إعادة فتحها لضمان التواصل بين المناطق اللبنانية. وهو ما دفع بعض القوى التفكيرية المكشوفة المشروع والنوابا بما فيها القوات اللبنانية وبقايا التيار اللحدى لتوسيع نطاق حصار المقاومة فجاءت أحداث الناعمة وخلدة وشويبا لتصب في هذا الاتجاه يؤازرها بالمؤامرة الفوضوحة الأحداث التي حصلت في الجميزة وطريق عاليه».

وأروا «أنّ المخطط بمحاصرة المقاومة يعتريه الفشل المحتوم فالإحاطة الشعبية في الموقف

والدعم والانتماء للمقاومة بمواجهتها للعدوان الصهيوني أكد أنّ معادلة الاعتداء والمقاومة والجيش هي المفتاح الرمز لتحقيق الانتصار مهما اشتدت الظروف وعظمت التحديات».

وهذا الحضور المقاومة «على ردّها الفوري على محاولة فرض معادلات جديدة لمصلحته، من خلال معادلة القوة التي فرضتها المقاومة خلال السنوات الماضية، والتي أكدتها قيادتها في كل المناسبات، وتعيد تأكيدها كموقف ثابت لكل الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الشريفة في لبنان بأن أي اعتداء على أرضنا وشعبنا وميأهنا ونفطنا سيلقى الردّ الحاسم حتماً، فالمقاومة باقية ومنتصرة، والاحتلال حتماً إلى زوال».

هنا لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية” المقاومة على ردّها على العدون «الإسرائيلي” ضد لبنان واستنكرت الاعتداء الذي تعرّض له المقاومون الشرفاء من قبل بعض الموترين في بلدة شويبا»، وأكد «موقفه الثابت بأن أي اعتداء على أرضنا وشعبنا وميأهنا ونفطنا سيلقى الردّ الحاسم حتماً»، لافتاً إلى أنّ مخطط محاصرة المقاومة يعتريه الفشل المحتوم.

هيئة التنسيق

وفي هذا السياق، تقدّمت هيئة تنسيق لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية” في بيان، من “المقاومة الإسلامية” بالتنهية والتبريك، على «العملية البطولية التي نفذتها مجموعة الشهيدين على كامل محسن ومحمد الطحان، من خلال استهداف صواريخ المقاومة لمناطق مفتوحة قرب مراكز الجيش الإسرائيلي في مزارع شبيعا المحتلة».

ورات أنّ “ردّ المقاومة جاء ليؤكد التزامها الدفاع عن لبنان في مواجهة العدوانية الصهيونية، في الوقت الذي تتعالى فيه على الجراح التي يسعى من خلالها المتآمرون لجرحها إلى فتنة داخلية». وأشارت إلى أنّ “وعي المقاومة وحكمتها في الداخل اللبناني وشجاعتها في مواجهة العدو الصهيوني، يجعل منها مقاومة منتصرة حتماً على أعدائها وعنصر قوة وأمان لشعبها ووطنها». وإذ استنكرت الاعتداء “الذي تعرّض له المقاومون الشرفاء من قبل بعض الموترين في بلدة شويبا، الأمر الذي يحتم ضرورة وضع حد لكل من تسوّّل له نفسه التطاول على صنع العرّة والكرامة في لبنان والمنطقة، الذين مرّغوا أنف الكيان الصهيوني بالتراب»، أكدت أنّه “رغم عدم قيام المقاومين بالإطال بأي رد فعل ضد المعتدين عليهم، فإن هؤلاء إنما أساءوا لأنفسهم وأهلهم وبلدتهم المقاومة قبل أن يسبقوا إلى المقاومين الشرفاء، لأن مقاومة العدو الصهيوني هي وسام الشرف الأكبر لكل حز في لبنان والمنطقة».

كما دانت “الأصوات النافذة التي ارتفعت متناغمة مع الخطاب الإعلامي للعدو الصهيوني، لأنها تبرز لعدو اعتداءاته على السيادة الوطنية وتجعله يتمادى في عدوانيته، من خلال الرهان على حقد أصحابها على المقاومة ومجاهديها».

ولفتت إلى أنّ “يعض هذه التصريحات، وصلت إلى حد الوقاحة والفجور، خصوصاً أنها جاءت بعد الاعتداءات على المشاركين في ذكرى 4 آب». وسالت الرئيس سعد الحريري “هل ردّ المقاومة على الاعتداءات الإسرائيلية يُعتبر أجددة إيرانية أو وطنية؟ وهل الأراضي التي تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية يوم الخميس الماضي إيرانية أم لبنانية؟»

وختمت الهيئة مؤكدة، أنّ “الردّ الصاروخي للمقاومة على الاعتداءات الإسرائيلية مبرز ومشروع، وهو الذي يحمي السيادة ويمنع العدو من

إخواننا يجب أنّ يُحقّق معهم من قبل الأجهزة ويحاكموا أمام القضاء». وقال «يجب أنّ تكون حذرين هم سرفوا الأغراض والآلات والسلاح وهم ضربوا وشهروا السلاح وهناك من حرّض ويجب أنّ يُحقّق معهم ويجب أنّ يُحاسبوا». واعتبر أنّ «الجو العام يجب أنّ يُعالج بتدخل المشايخ الكرام ليعود إلى المنطقة انسجامها وتكاملها».

استنسابية

في تحقيق المرفأ

وعن قضية انفجار مرفأ بيروت، قال السيد نصرالله إنّ “كل الجهات التي ساهمت في التحقيق وصلت إلى استنتاج واحد بأنه لا وجود لسلاح ولا ذخائر في المرفأ، مؤكداً أنّه «بعد سقوط الفرضيات التي حاولوا من خلالها ربط انفجار المرفأ بحزب الله لجأوا إلى موضوع النيترات، وسأل «هل هناك اتفه وأسخف وأبشع من اتهام حزب الله بتخزين النيترات في مرفأ بيروت؟».

ولفت إلى أنّ «كل ما قيل منذ انفجار المرفأ لا يستند إلى منطق ولا هدف له سوى التشويه والابتزاز وتضيع الحقيق»، وقال «لو أردنا التوظيف لقلنا إن من أتى بالنيترات هي الجهات الداعمة للجماعات المسلحة بسورية».

وتوجه السيد نصرالله إلى أهالي الشهداء بالقول «الذين أسأؤوا لشهداء وجرحى المرفأ هم الذين نشروا أخبارا كاذبة لتضليل التحقيق والرأي العام، الذين أسأؤوا للشهداء والجرحى هم الذين حولوا قضية إنسانية ووطنية إلى قضية سياسية وطائفية». وأكد أنّ «حزب الله لا يخشي التحقيق لأنه ليس منهمأ من قبل الأجهزة القضائية في قضية انفجار المرفأ، ما يخشاه حزب الله هو تضضيع الحقيقة لذلك على القضاء إعلان ما تمّ التوصل إليه حتى الآن».

وأعلن أنّ «ما نطالب به هو إعلان نتائج التحقيق الفني والتقني»، متسائلاً «لماذا لا يتم إعلان نتائج التحقيق التقني من قبل القضاء؟ لأنه ليس المطلوب الوصول إلى الحقيقة وهناك توافق مع

حردان استقبل وفداً من قطاع الخيام في حزب الله؛ معادلة الردع قائمة وثلاثية الجيش والشعب والمقاومة ثابتة



حردان مستقبلاً وفد حزب الله

استقبل رئيس المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الإجتماعي النائب أسعد حردان في دارته بمراسم الفخار، وفداً من حزب الله برئاسة مسؤول قطاع الخيام، بحضور منفذ عام حاصبيا أسامة القادري وناظر الإذاعة أنور بوسعيد.

وقد حارب الله، أكد عمق ومتانة العلاقة مع الحزب القومي، ووحدة الموقف والاتجاه في تبني خيار المقاومة، وأعرب عن تقديره للحزب القومي ودوره المقاوم، وحضوره الفاعل في المنطقة، ومشيداً بجهود النائب حردان ومتابعته الدائمة لأي حدث، في إطار التأكيد على خيار أبناء هذه المنطقة الملتزم خيار المقاومة.

بدوره، أكد حردان أنّ أبناء حاصبيا - مرجعيون هم في صلب عمل المقاومة وصمودها وانتصارها، وهذه المنطقة بما قدمت من تضحيات وشهداء، تتبنى خيار المقاومة، ومعادلاتها، وبالتالي فإن أي ردّ تقوم به المقاومة على الاعتداءات «الإسرائيلية» يحظى بالتأييد العام، خصوصاً أنّ أبناء هذه المناطق عانوا الأزمن من بطش الاحتلال وعطرسه وعدوانيته.

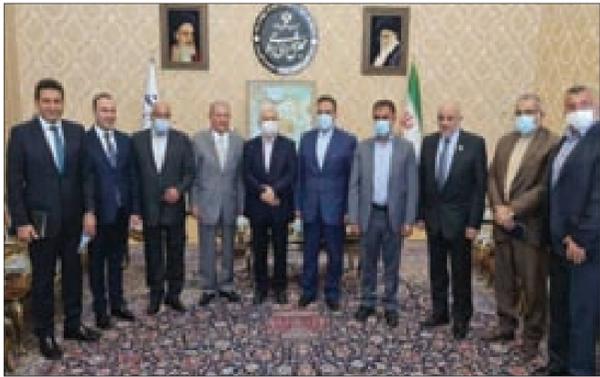
وقال حردان: الحادثة التي حصلت في بلدة شوبا، لاقت إستكاراً من أهالي البلدة وفاعليتها وأحزابها ومؤسساتها الرسمية، وهذا يؤكد المؤكد بأن هذه البلدة، كما كل بلدات الجنوب اللبناني التي سكتت طريقاً مقاومة العدو الصهيوني، لن تتخلى عن هذا الخيار، ولن تسمح بتشويه صورتها. وأشار حردان إلى أنّ جهات معادية وقوى مشبوهة، تستثمر في تردي الأوضاع الإجتماعية - الاقتصادية الضاغطة على اللبنانيين، في إطار مخطط خبيث يستهدف تحميل المقاومة مسؤولية تردي الأوضاع، وهذا مخطط «إسرائيلي»، بإماتياز، لا بدّ من مواجهته بالوحدة والتعاضد والتآزر حتى إسقاطه.

في ذكرى انتصار تموز- آب 2006 تحية للشهداء والمقاومين الذين صنعوا التحرير والانتصار وللمواطنين الذين صمدوا

الذين صمدوا والتفوا حول المقاومة، وأكد أنّ معادلة الردع لا تزال قائمة، وثلاثية الجيش والشعب والمقاومة ثابتة، حتى تحرير كل أرضنا المحتلة.

وبمناسبة الذكرى الخامسة لانتصار المقاومة في حرب تموز- آب 2006 حيا حردان المقاومين الذين صنعوا التحرير والانتصار، لا سيما الشهداء الأبطال، والمواطنين

وفد «أمل» التقى مسؤولين إيرانيين في طهران قاليبايف: من المهم أن نساعد في رفع الأعباء عن اللبنانيين



وفد حركة أمل في طهران

التقى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور أيوب حميد ووفد حركة «أمل» المرافق والمشارك في مراسم تنصيب الرئيس الإيراني الجديد في طهران، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد باقر قاليبايف في مقرّ المجلس، حيث كان عرض للاوضاع في لبنان والمنطقة والتحديات التي تواجهها بسبب العدوانية «الإسرائيلية».

ونقل حميد تحيات رئيس مجلس النواب نبيه بري وتهانيه على «إنجاز استحقاق انتخاب رئيس الجمهورية الإيرانية والفة التي أولها الشعب الإيراني للرئيس السيد إبراهيم رئيسي وهو الأمر الذي يضاف إلى النجاحات الكبيرة التي تتجسد على مستوى عمل القيادة الإيرانية بتوجيهات المرشد السيد علي خامنئي»، مؤكداً «عمق العلاقة بين لبنان وإيران منذ الإمام الراحل الخميني والإمام السيد موسى الصدر والدكتور مصطفى شمران والتي ترسخت فيها جذور التعاون والإصرار على مقاومة الظلم والعدوان ومواجهة المخططات الصهيونية».

بدوره، لفت قاليبايف إلى أنّ «من المهم أن تساعد بلادهم في رفع الأعباء عن الشعب اللبناني الشقيق، وأن تكون إلى جانبهم في الأوقات الصعبة»، محملاً الوفد بالغ تحياته الخاصة لـ«الصديق القديم والعزيز دولة الرئيس نبيه بري»، قائلاً: أود أن أوجه له عبركم دعوة رسمية لزيارة إيران.

ثم التقى الوفد المساعد الخاص لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني حسين أمير عبدالمهيان، الذي اعتبر أنّ «مشاركة وفد حركة أمل في مراسم أداء اليمين الدستورية للسيد إبراهيم رئيسي له رمزية خاصة ومعنى كبير عند إيران».

بعدها، كان لقاء مطول مع رئيس اللجنة البرلمانية للأمن القومي والدفاع الدكتور وحيد جلال زادة، حيث عرض حميد بواقعية لصورة المشهد السياسي في المنطقة، مؤكداً «ضرورة تفعيل عمل دبلوماسية البرلمان التي تمثل صوت الشعوب والتي أطلقها دولة الرئيس نبيه بري لتعزيز العلاقات البرلمانية وزيادة التواصل».

بدوره، اعتبر زادة أنّ الرئيس بري «قادر على تفعيل هذه الدينامية البرلمانية»، محملاً الوفد تحياته إلى الرئيس بري وإلى البرلمان اللبناني.

وضمّ وفد «أمل» المشارك في مراسم تنصيب الرئيس الإيراني، إلى جانب حميد، وزير الزراعة والثقافة في حكومة تصريف الأعمال عباس مرتضى، عضو هيئة الرئاسة الدكتور خليل حمدان، عضو المكتب السياسي الدكتور طلال حاطوم وممثل الحركة في طهران الدكتور صلاح فخص.

«الوطني الحر»: من منع شراء الفيول يتحمل مسؤولية أزمته المحروقات والكهرباء

أشار المجلس السياسي في «التيار الوطني الحرّ»، إلى أنّ «التيار ينتظر مع جميع اللبنانيين أن تتشكل بسرعة الحكومة الموعودة برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، على أنّ تكون قادرة على النهوض والإصلاح وتتكوّن بحسب الميثاق والدستور من وزراء قادرين على وقف الانهيار».

واستنكر في بيان إثر اجتماعه الدوري إلكترونياً برئاسة النائب جبران باسيل «الاعتداء الإسرائيلي» على الجنوب، مطالباً بـ«احترام القرار 1701 والحفاظ على الاستقرار»، مؤكداً حق لبنان واللبنانيين بالتصدي لأي عدوان.

وجذّر التيار تضامنه «مع أهالي شهداء انفجار مرفأ بيروت ومطالبته برفع الحصانات، استجابة لطلب المحقق العدلي من أجل تسهيل عملية التحقيق وكشف الحقيقة كاملة»، وحلّ «المسؤولية السياسية، لمن أوجد وحمل اللجنة الموقته لإدارة المرفأ، فستبنت بالفوضى الإدارية والأمنية وبضياع المرجعية الموحدة وأفسح ذلك في المجال أمام سرقة موارد المرفأ وحصول التهريب وصولاً إلى وقوع المأساة في 4 آب 2020».

وطالب التيار «المجلس النيابي بأن يناقش ويقرّ بأسرع وقت، اقتراح القانون الذي تقدّم به نواب كتلة لبنان القوي لتحقيق الإصلاح الضروري في المرفأ وإعادة إعماره».

ورأى أنّ الكيدية السياسية التي طغت على أداء بعض الكتل النيابية في مجلس النواب، خصوصاً في مسألتي المحروقات والكهرباء، كشفت حقيقة استغلال تلك القوى لهذا الملف سنوات طويلة لتحقيق مكاسب مالية وعرقلة العمل الإصلاحي للتيار واتهامه ظلماً بالفساد والهدر. وهؤلاء، بمنعهم مؤسسة كهرباء لبنان من شراء الفيول اللازم لتشغيل المعامل والإدعاء زوراً بحماية الاحتياطي الإزماني، إنما يتحملون المسؤولية المباشرة في أزمة النقص الحاد في المحروقات والكهرباء وتكبد الاحتياطي الإزماني كلفة إضافية بنسبة 32% لشراء المازوت للمولدات عوض الفيول للمعامل، كذلك تكبد اللبنانيين فاتورة للمولدات هي أضعاف ما كانت، نتيجة انقطاع الكهرباء من المعامل بسبب شحّ الفيول اللازم».

وحمل التيار «المصرف المركزي مسؤولية عدم قيامه بواجبه بتصريف الليرات المتوافرة لدى مؤسسة كهرباء لبنان للدولار من أجل شراء التجهيزات اللازمة لصيانة المعامل. وكل ساعة كهرباء إضافية تقطع وكل فاتورة كهرباء إضافية يدفعها اللبنانيون هي مسؤولية النواب المعروفين بأكاذيبهم والأعييبهم في ملف الكهرباء وهي من مسؤولية السياسة التي يتبعها المصرف المركزي».

«القومي» في الذكرى الـ 38 لعملية الحرية من معتقل أنصار: التحية لقائدها الشهيد عاطف الدنف وعهدنا التمسك بالأسلحة المقاوم وبالمقاومة فكراً ونهجاً

أصدر الحزب السوري القومي الإجتماعي بياناً استعاد فيه الذكرى الـ 38 لعملية الحرية من معتقل أنصار، وجاء في البيان:

في الثامن من آب عام 1983، قاد الرفيق البطل الشهيد عاطف الدنف (نائر) عملية تحرير مجموعة تضم 30 أسيراً مقاوماً من معتقل أنصار، نجحوا في كسر جبروت قوات الاحتلال الصهيوني، فانتزعوا حريتهم بعزيمة عز نظيرها، وحطمو قيد السجان على الرغم من الحراسة المشددة وملاحقة الآليات وطائرات جيش العدو لهم على إثر اكتشاف العملية.

لقد شكّلت تلك العملية، صدمة وانتكاسة لقوات الاحتلال، لكونها عملية معقدة، نتيجة صعوبات الحفر تحت الأرض والمعوقات التي لم تكن تخطر على بال أحد، والتي تنوّعت بين انقطاع الأوكسجين واختراع الأساليب اللازمة لنقل الحجارة والصخور الصلبة التي قطعت طريق النفق أثناء الحفر. وهو النفق الذي أصبح معروفاً باسم «نفق الحرية».

اليوم، وفي الذكرى الثامنة والثلاثين لهذا الفعل المميّز من أفعال البطولة المؤمّدة المؤيدة بصحة العقيدة، نؤكّد على ما قاله مؤسس الحزب السوري القومي الإجتماعي الشهيد أنطون سعاده من أنّنا «لو أردنا أن نفر من النصر، لما وجدنا إلى ذلك سبيلاً».

في هذه الذكرى، وهي من المحطات المضيقية في مسيرة الحزب، نحني قائد عملية الحرية الشهيد البطل عاطف الدنف، وكلّ المقاومين الأبطال لا سيما الشهداء، ونؤكّد عهد التمسك بالأسلحة المقاوم الذي ما أخطأ الهدف يوماً، وما ضيّع البوصلة للحظة، والتزام المقاومة فكراً ونهجاً، وخياراً لا نعيد عنه حتى تحرير كل أرضنا القومية.

مديرية الحصنية في «القومي»: نحن والبلدية نرفض الظلامة والاتهام بحق بلدة الحصنية ونطالب الأجهزة الأمنية بتحمل مسؤولياتها وملاحقة الأشخاص الذين يعترضون الصهاريج

صدر عن مديرية الحصنية التابعة لمنطقة عكار في الحزب السوري القومي الإجتماعي البيان التالي:

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة اعتراض صهاريج المحروقات والتصرف بحمولتها من قبل بعض الأشخاص الخارجين عن القانون، في وقت يتّجّزج باسم الحزب القومي وبلدة الحصنية، ما يشكل إساءة مباشرة للقوميين وأهالي البلدة.

إن مديرية الحصنية في الحزب السوري القومي الإجتماعي، كما بلدية ذوق الحصنية، تؤكّد بأن هناك ظلامة كبيرة تلحق ببلدة الحصنية وعموم أبنائها والقوميين منهم، فهم يُحمّلون وزر أفعال مرفوضة يقوم بها أشخاص من داخل البلدة وخارجها، وهم معروفون بالأسماء من قبل الجميع والأجهزة المعنية.

وعليه، فإن مديرية الحصنية، ترفض وتدين أفعال الأشخاص الذين يعترضون الصهاريج ويتصرفون بحمولتها بطريقة غير قانونية، كما بلدية ذوق الحصنية، في حين ترتفع صرخة أهلنا بسبب شحّ مادة المازوت، لا سيما المزارعين والسائقين وأصحاب المؤسسات منهم، ما يؤكد بأن حمولة الصهاريج تذهب للبيع في السوق السوداء، والنتيجة تشويه صورة بلدة باكلمها وسمعة أهلها وقواها الفاعلة.

«القومي» شارك «أنصار الله» بوضع أكاليل على أضرحة الشهداء



بمناسبة انتصار تموز 2006 نظمت حركة أنصار الله زيارة لروضة الشهداء ووضع أكاليل من الورود على أضرحة الشهداء القادة بحضور نائب الأمين العام للحركة الحاج ماهر عويد، وأعضاء شوري الحركة، وبمشاركة وفد من الحزب السوري القومي الإجتماعي ضمّ عضو المجلس الأعلى سماح مهدي، منفذ عام المتن الجنوبي هشام المصري، عضو هيئة المنفذية غسان أيوب، عضوي المجلس القومي فوزات دياب وجودات زعيتن، بالإضافة إلى ممثلين عن الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية

لجود: المقاومون يستحقون نشر الورود عليهم

رأى النائب السابق إميل لجود في بيان، أنّ «ما حصل في الأيام الأخيرة يحمل أكثر من مؤشر خطير يبعد طائفي كذا حذرنا منه منذ إقرار قانون الانتخاب الحالي، الذي وجدنا فيه مؤشراً لمرحلة تجييش طائفي دخل فيها لبنان. ويبدو أنّ كل شيء بات يسير بالمقلوب، فمن يرد على اعتداء إسرائيلي على أرضنا يصبح في قصص الاتهام، وبحساب المقاوم إن ردّ ولا يسأل الإسرائيلي إن اعتدى».

وقال «يستحق ما فعله الشبان الذين أطلقوا الصواريخ باتجاه الأراضي المحتلة التهنئة، فهم كرسوا، مرّة جديدة، معادلة توازن القوى مع العدو، وهم كانوا يستحقون أن ينشر عليهم الورود والأرز في طريق العودة لأن تعترض طريقهم، ولكن يبدو أنّ وحش الطائفية بات يخيم على لبنان، بدليل ما حصل في خلدة قبل أيام مروراً بالجلميزة وصولاً إلى الجنوب والجبل أمس».

وختم لجود «نهنيء المقاومين، ونرذل الطائفيين، إلى أي مذهب انتموا، وتكرّر خوفنا على لبنان ومستقبله، في وقت لا همّ لدى الطبقة السياسية سوى تعزيز حصصها وحماية مصالحها».

لجنة الأسير سكاف: موقف الراعي غير مقبول

استغربت لجنة عميد الأسرى في السجون «الإسرائيلية» يحيى سكاف في بيان «موقف الطبريك بشارة الراعي بخصوص دعوته الجيش اللبناني إلى إيقاف إطلاق الصواريخ التي تستهدف جنود الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة»، معتبراً أنّ «موقف الراعي غير مقبول على الإطلاق، في ظل الصراع التاريخي الذي نعيشه مع العدو الصهيوني، حيث نفذ العدو المحازر الوحشية بحق وطننا وشعبنا، ولا يفرق بين مسلم ومسيحي»، وسالت «المز الاعتداءات والإنهكاكات الإسرائيلية بحق وطننا؟».

وأكدت اللجنة أنّه «لولا وجود المقاومة وتضحياتها الجسام، لكان كل لبنان يقبع تحت الاحتلال، من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، فالف تحية وتحية للمقاومة ورجالها البواسل، والحزبي والعلماء الذين يبذلون للعهد تنفيذ مشاريعهم في أوطاننا».

واللجان الشعبية والشخصيات الوطنية، تمّ وضع أكاليل من الورود على أضرحة الشهداء عماد مغنية ومصطفى بدر الدين وعلي حسن ديب.

والقيت كلمات أكدت الدعم المستمر لخط المقاومة.

دعم أميركيّ بلا حدود لكيان الاحتلال... والكلمة الفصل لأصحاب الأرض



دعم أميركي لا محدود لكيان الاحتلال الصهيوني

سماهر الخطيّب

عندما تتقاطع المصالح تموت المبادئ، توضع في نعش الإنانِيّة، ويصبح الظالم ضحيّة؛ تلك هي شريعة الغاب التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إسقاطها على البشرية، تحت ذريعة الحرية والديمقراطية.

ولا تستغرب أنّ شرعة إعلان حقوق الإنسان كانت في العام نفسه الذي أعلنت فيه الدولة المشؤومة فباسم حقوق الإنسان أرادوا إزالة شعوباً وأوطاناً.

ومنذ ذلك الحين لا بل منذ وعد بلفور تسارعت وتسابقت الإدارات الأمريكية المتوالية لإظهار الدعم ومدّ العون بكل جوانبه لذلك السرطان المستشري في أمتنا السورية.

ومع بدء اندلاع معركة «سيف القدس» ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أنّ «إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قد أقرت صفقة بيع أسلحة دقيقة التوجيه بقيمة 735 مليون دولار لإسرائيل».

وأضافت الصحيفة أنه بينما دعت الإدارة إلى وقف فوري لإطلاق النار، قالت «إنّ لـ«إسرائيل» الحق في الدفاع عن نفسها ضد حركة حماس»، وهو الموقف الذي أيّدته أغلبية في الكونغرس سابقاً.

الدعم بالمواقف والبيانات لنشوء كيان الاحتلال

وإذا ما بدأنا نستذكر ذلك الدعم فإنه وبعد إعلان وعد بلفور المشؤوم في 2 تشرين الثاني 1917 قال الرئيس الأميركي وودرو ويلسن في بيان للشعب الأميركي: «أنا مقتنع بأنّ دول الحلفاء بالاتفاق مع حكوماتها وشعبها قد اتفقت على أنّ ترسي في فلسطين أسس كومونولث يهودي».

وفي 11 أيلول عام 1922 قرر مجلس الشيوخ والنواب الأميركي في جلسة مشتركة «إظهار العطف في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين».

أما في 11 أيار عام 1942 فقد عقد المؤتمر الصهيوني العالمي في فندق بولنتيمور في نيويورك واتخذ قراراً «بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية وإجلاء العرب عنها إذا عارضوا ذلك»، وأسرع الرئيس البولندي «روزفالت» وأعلن تأييده القرار اليهودي.

واجتمع الرئيس الأميركي روزفلت مع الزعيم الصهيوني «د. ستيفن وايز»، في 16 مارس 1945 وحوِّله أنّ يقول «إنّ الرئيس قد أوضح موقفه إزاء اليهود في خطاب كتب في تشرين الأول 1944»، وهو البرنامج الذي أُنيد حرية الهجرة اليهودية من دون قيد أو شرط إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية.

كما أعلن الرئيس الأميركي «ترومان» في مؤتمر صحافي في 16 آب 1945 تأييده السماح بدخول أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين. وفي 31 آب من العام نفسه بعث الرئيس الأميركي ترومان رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني «كلمنت أتلي» يطلب فيها السماح لعمّة ألف آخرين من اليهود الناجين من خطة الإبادة النازية المدعاة في أوروبا بدخول فلسطين، وعرض استخدام السفن الأمريكية في المساعدة على توفير وسائل الانتقال اللازمة لهم.

ثم أصدر بياناً يدعو إلى «هجرة يهودية كبيرة إلى فلسطين من دون انتظار التوصل إلى تسوية دائمة لمستقبل انتداب فلسطين».

كما بذلت إدارة ترومان جهوداً مكثفة للضغط على عدد من الدول لحملها على التصويت إلى جانب تقسيم فلسطين، خصوصاً مندوبي هايتي وليبريا وسيام، ولولا تحوّل هذه الدول من الرفض إلى الموافقة لفشل اقتراح التقسيم.

وفي 14 أيلول 1948 عند إعلان قيام الدولة المزعومة سارع ترومان خلال عشر دقائق من بدء الإعلان عنها إلى الاعتراف بهذا الكيان وتأييده.

الدعم الدبلوماسي

وقرّرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي عام 1965 خفض ما تسهم به الولايات المتحدة في ميزانية وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين بنسبة 5 في المئة.

كما طلبت الحكومة الأمريكيّة عام 1966 من الأمم المتحدة وقف تقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون تدريباً عسكرياً وشطب أسمائهم من قائمة الأشخاص الذين يحصلون على مساعدات من وكالة إغاثة اللاجئين.

وفي العام نفسه أعلن الرئيس جونسون أنّ «سياسة الولايات المتحدة تقوم على تأييد أمن «إسرائيل» والإبقاء على الوضع الراهن في الشرق الأوسط».

وتقدّمت إدارة جونسون في العام ذاته بمشروع قرار لمجلس الأمن تدعو فيه كلا من «إسرائيل» وسورية إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه زيادة حدة التوتر في المنطقة. واستخدم الاتحاد السوفياتيّ حق الفيتو لنقض القرار.

وفي العام 1968 استنتى الكونغرس الأميركي «إسرائيل» من الإجراءات النامية التي ستتخذ لحلّ من المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول التي تستخدم المساعدات في شراء الأسلحة الحديثة.

أما في العام 1972 اعترف مساعد وزير الدفاع الأميركي أنّ «هناك اعتبارات استراتيجية هي التي دعت إلى اختيار اليونان كقاعدة للأسطول السادس، وأنه من دون ذلك ستتعرّض إسرائيل لخطر بالغ».

وفي العام نفسه أقرّ المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي البرنامج السياسي للحزب وقد تضمن «التعهد بإمداد إسرائيل بالطائرات والمعدات العسكرية الأخرى التي تحتاج إليها للمحافظة على قوتها الرادعة وتعهّد الحزب في برنامجه بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل».

وفي العام 1972 وجّه الرئيس نيكسون رسالة إلى المنظمة الصهيونية الأمريكية قال فيها «إنه أشكر بوضوح خلال محادثاته مع القادة السوفيات إلى التزام الشعب الأميركي بضمان بقاء إسرائيل».

كما أكد البيان السياسي للحزب الجمهوري الأميركي في 17 آب عام 1972 «أنّ الحزب يؤيد حق إسرائيل وشعبها في الحياة» وتعهّد الحزب بأنّ «الولايات المتحدة ستواصل العمل من أجل الحلولة دون قيام عدم توازن عسكريّ يعرّض السلام للخطر في المنطقة، وذلك عن طريق تزويد «إسرائيل» بالمساعدات الضرورية لأنمها».

وفي 7 شباط 1973 وافق 80 في المئة من أعضاء الكونغرس

الأميركي على «مشروع قانون يقضي بحرمان الاتحاد السوفياتي من التمتع بحقوق الدولة الأكثر رعاية إلا في حالة إلغاء الضرابّ على هجرة اليهود السوفيات لـ«إسرائيل»».

ووافق مجلس النواب الأميركي عام 1975 بأغلبية 21 صوتاً ضدّ 8 أصوات على تعديل يلغي بمقتضاه «اعتماد مبلغ 322 مليون دولار من المخصصات الأمريكية التي تقدم لمنظمة العمل الدولية»، وذلك بعد القرار الذي اتخذته المنظمة بـ «تخصيص مقعد لمنظمة التحرير الفلسطينية واحتجاجها على التحرك المضاد لـ«إسرائيل» الذي تقوم به المنظمة الدولية».

كما وافق مجلس الشيوخ الأميركي في العام نفسه، على مشروع قرار «ينتقد بشدة الجهود التي تبذل من جانب بعض الدوائر لطرده «إسرائيل» من الأمم المتحدة».

وقدّم 50 عضواً من الكونغرس الأميركي في العام نفسه أيضاً، مذكرة يعلنون فيها «معارضتهم لطرده أو وقف عضوية «إسرائيل» في الجمعية العامة».

وفي العام 1976 أرسلت الحكومة الأمريكية إلى الكونغرس مشروع قانون «يحظر على جميع الشركات التي تعمل في الولايات المتحدة الاشتراك في مقاطعة «إسرائيل»».

وفي العام نفسه أعلن هنري كيسنجر «أنّ الولايات المتحدة تؤيد شرعية الغارة الإسرائيلية على مطار عنتيبي لإنقاذ الرهائن المحتجزين».

وفي 1978 صرّح المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية بأنّ «معدل هجرة اليهود السوفيات خلال هذا العام ارتفع إلى 20 ألف يهودي سنوياً في أعقاب التعديل في اتفاقيات التجارة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي ربط بين الهجرة لليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة وحصول الاتحاد السوفياتي على تسهيلات تجارية».

أما في العام 1979 فنشرت الحكومة البريطانية الوثائق السرية الخاصة بانتهاء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948. وقد أوّضحت «اضطرابها إلى التخلي عن فلسطين بسبب فشلها في إثبات سياسة مؤيدة للعرب في مواجهة الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين».

وأكد الرئيس الأميركي في العام نفسه أثناء اجتماع مع زعماء الطائفة اليهودية الأمريكية «أنّ الولايات المتحدة لا تزال على رفضها إجراء أية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية».

الدعم المالي والاقتصادي

هذا غيض من فيض حيث حصلت «إسرائيل» على مدار العقود الماضية على أكبر نسبة مساعدات أميركية تحصل عليها أية دولة في العالم، خاصة أنّ المساعدات الاقتصادية تُمنح مباشرة للحكومة «الإسرائيلية»، بحيث لا تخضع لنظم المساعدة الأمريكية لباقي الدول، فتفصل منذ بداية العام المالي على كل مخصصاتها ولا تحجّر إلى أربع مرات كما يحدث مع باقي دول العالم.

ففي 29 آذار 1985 أقرّت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي مبلغ 3 بليون دولار لـ«إسرائيل»، وفي 14 أيار من العام نفسه، وافق مجلس الشيوخ الأميركي على تقديم 1. في المئة مليار دولار معونة إضافية اقتصادية لها إلى جانب 1.2 مليار دولار معونة اقتصادية أصلية و1.8 مليار دولار منحة عسكرية لا تردّ.

وفي 8 تموز من العام ذاته وافق مجلس النواب الأميركيّ على «تجميد حجم المساعدات الأمريكية لدول العالم باستثناء «إسرائيل»». وفي 31 من الشهر نفسه للعام وافق مجلس النواب الأميركيّ على «مشروع المساعدات الخارجية الأمريكي للعامين المقبلين وبلغ 12.7 مليار دولار خصص 1.5 مليار دولار كمساعدات اقتصادية لـ «إسرائيل»». وفي 17 كانون الأول من العام نفسه وافقت الولايات المتحدة على «تقديم مساعدات لـ«إسرائيل» خلال العام المقبل تبلغ 3 مليارات و100 مليون دولار».

أما في 16 أيلول 1986 فاقرّت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي الاعتمادات الخاصة بالمساعدات الخارجية الأمريكية للعام المقبل وبلغت 13 مليارات دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية من بينها 3 مليارات دولار لـ«إسرائيل».

وفي 15 تشرين الأول من العام نفسه وافق مجلس النواب الأميركي على «منح إسرائيل مبلغ 3 مليارات دولار». وفي 23 من الشهر نفسه للعام نفسها بلغت الولايات المتحدة «إسرائيل» قرارها بمنحها مساعدات اقتصادية إضافية خلال السنوات المقبلة تتراوح بين 300 و400 مليون دولار.

كذلك في 6 آب 1987 وافقت لجنة الاعتمادات المالية في مجلس النواب الأميركي على «عدم تخفيض المساعدات الأمريكية لـ«إسرائيل» بحيث تحصل على 3 مليارات دولار من مجموع حجم المساعدات التي خصصتها».

وفي 8 أيار 1989 أعلنت الحكومة الأمريكية أنّها «خصّصت 3 مليارات دولار مساعدات اقتصادية وعسكرية لـ«إسرائيل» للعام المالي الذي يبدأ في أول تشرين الأول 1989»، كذلك وافقت في اليوم نفسه اللجنة الفرعية التابعة للجنة المساعدات الخارجية في مجلس النواب الأميركي على «المساعدات الاقتصادية والعسكرية لـ«إسرائيل» والتي تبلغ 3 مليارات دولار».

أما في 29 حزيران 1989 وافق مجلس النواب الأميركي على «مشروع قانون المعونات الخارجية الأمريكية للعامين المقبلين بحجم 23 مليار دولار تحصل «إسرائيل» منها على 3 مليارات بشكل معونات عسكرية واقتصادية».

وفي 31 تشرين الأول من العام نفسه ذكر راديو «إسرائيل» أنّ «الإدارة الأمريكية حوّلت إلى «إسرائيل» المساعدات المالية النقدية غير العسكرية وقيمتها مليار و130 مليون دولار».

وفي 20 تشرين الثاني 1989 وافق الكونغرس على «الشكل النهائي لبرنامج المساعدات الخارجية التي تبلغ 14.6 مليار دولار تشمل تقديم 3 مليارات دولار لـ«إسرائيل»».

وفي 24 أيار 1990 وافق مجلس الشيوخ الأميركي على قرار «يمنح «إسرائيل» مساعدة تبلغ 400 مليون دولار لمساعدتها على استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات».

وفي 26 من الشهر نفسه للعام نفسه وافق الرئيس الأميركي جورج بوش على «اعتماد المساعدات الخارجية الإضافية التي

البناء

السنة الثالثة عشرة / الاثنين / 9 آب 2021

Thirteenth year/Monday/9 August 2021



المقاومة استطاعت تعديل ميزان القوى لصالح أصحاب الأرض والحق

تشمل حوالي 400 مليون دولار لـ «إسرائيل» لمساعدتها على استيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي».

أما في 21 تموز 1990 فوافقت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأميركي على «مشروع المساعدات الخارجية الأمريكية للسنة المالية التي تبدأ في أول تشرين الأول 1990 بحيث تحصل «إسرائيل» على 1.8 مليار دولار كمساعدات عسكرية و1.2 مليار دولار كمساعدات اقتصادية».

وفي 25 تشرين الأول من العام نفسه وافقت لجنة مشتركة للكونغرس الأميركي بمجلسيه على «قانون المساعدات الأمريكية للعام المقبل والتي تبلغ 15.5 مليار دولار ويقضي القانون بمنح «إسرائيل» نصيب الأسد في المساعدات الخارجية الأمريكية وهي مليار و700 مليون دولار معدات عسكرية ومساعدات عسكرية واقتصادية».

وفي 28 أيار 1991 وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة لـ«إسرائيل» تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونغرس.

وفي 21 آذار 1993 أكدت إدارة كلينتون أنها «ستواصل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمعدلها الحالية والبالغة 3 مليارات دولار للسنة المالية 1994 والسنوات المقبلة».

ويذكر بلغت المساعدات الأمريكية لـ«إسرائيل» خلال الفترة بين 1994 و1999 نحو 3.1 مليار دولار سنوياً ومنها 1800 مليون دولار مساعدات عسكرية بنسبة 60 في المئة و1200 مليون مساعدات اقتصادية بنسبة 20 في المئة، إضافة إلى منح توظيف المهاجرين اليهود والتي بلغت نحو 80 مليار دولار سنويّ. وفي عام 1996 قدّمت دعماً لـ «إسرائيل» لمواجهة الإرهاب؛ بلغت قيمته 100 مليون دولار مقسّمة على عامي 1996 و1997. ولا تشمل المساعدات العسكرية المشروعات العسكرية التي تسهم فيها الولايات المتحدة لدعم «إسرائيل».

وفي 1998 قدّمت «إسرائيل» مقترحات للإدارة الأمريكية لتقليل اعتمادات مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية الأمريكية من خلال اتفاقية وقعت مع حكومة الإدارة الأمريكية والتي تنص على «تخفيض المساعدات الاقتصادية التي تصل إلى مليار و200 مليون دولار بنسبة 120 مليون كل عام، بحيث يمكن أن تنقلص تماماً خلال عشر سنوات، بالإضافة إلى تحويل نصف هذا المبلغ السنوي أي 60 مليون من أصل 120 مليون دولار إلى المساعدات العسكرية من أجل تأمين المطالب العسكرية لتوفير الأمن الإسرائيلي».

وفي نهاية 1998 طلبت «إسرائيل» ملياراً و200 مليون دعماً إضافياً من أجل بناء معسكرات لقاتلها العسكرية، طبقاً للاتفاقية التي وقعت في 23 تشرين الأول 1998 والتي أطلق عليها اسم «واي بلانتيشن» وتطبقاً للاتفاقيات حصلت «إسرائيل» عام 1999 على مليار و80 ألف دولار مساعدات اقتصادية و860 مليون مساعدات عسكرية.

إن ما قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية لكيان الاحتلال من دعم سياسي تجاوز المحافل الدولية ومجالسها الأمية بقوانينها الدولية، ليقترب بدعم اقتصادي وعسكري.

ففي مجال الشراكة الاقتصادية بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، حصلت «إسرائيل» من الولايات المتحدة خلال الفترة 1948 حتى 1961 على مليون دولار. وفي العام 1962 وحده حصلت على مبلغ 2،13 مليون دولار من الولايات المتحدة.

وفي 1963 حصلت على مبلغ 3،13 مليون دولار بينما حصلت في العام 1965 على مبلغ 9،2 مليون دولار.

وفي 26 تموز 1966 منحت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قرضاً قيمته 10 ملايين دولار لـ «إسرائيل» لمساعدتها على مواجهة نفقاتها من النقد الأجنبي، وفي 2 تشرين الأول من العام نفسه وافقت الحكومة الأمريكية لبنك التصدير والاستيراد على منحه قرضاً لـ«إسرائيل» قيمته ستة ملايين من الدولارات لشراء آلات ومعدات من الولايات المتحدة.

وفي 6 أيلول 1971 قدّم البنك الأميركي للتصدير والاستيراد 5،5 مليون دولار قرضاً لـ «إسرائيل».

وفي 15 شباط 1972 تم توقيع اتفاق أميركي «إسرائيلي» تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه قرضاً قيمته 50 مليون دولار سنحصل عليه «إسرائيل» من مؤسسات الادخار والقرضات الأمريكية الخاصة.

وفي 11 آذار 1972 أعلن سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية «أنّ المعونة التي قدّمها حكومة نيكسون لـ«إسرائيل» في أربع سنوات تجاوزت المعونة التي أعطتها لها جميع الحكومات الأمريكية مجتمعة منذ عام 1948 إذ بلغت 1182 مليون دولار لـ«إسرائيل» للمساعدة على توظيف اليهود السوفيات فيها.

وفي 16 أيار 1972 وافق مجلس النواب الأميركي بأغلبية 305 أصوات ضدّ 65 صوتاً على مشروع قرار بتحويل وزارة الخارجية الأمريكية تقديم 85 مليون دولار لـ«إسرائيل» للمساعدة على توظيف اليهود السوفيات فيها.

وفي 14 حزيران من العام نفسه وقّع الرئيس نيكسون قانوناً باعتماده 85 مليون دولار لـ «إسرائيل» لتمويل عملية إعادة توظيف اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي.

وفي 30 أيلول من العام نفسه أعلن بنك فرست بنسلفانيا الأميركي «أنه قدّم مبلغ 16 مليون دولار مساهمة في رأسمال أول بنك أميركي «إسرائيلي» بنسبة 6،41».

وفي 9 آذار 1973 أعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على «منح إسرائيل مبلغ 50 مليون دولار لتخفيف وطأة نفقات الدفاع على الاقتصاد الإسرائيلي».

وفي 6 نيسان من العام نفسه تمّ في واشنطن التوقيع رسمياً على «اتفاقية قرض أميركي لـ«إسرائيل» بمبلغ 30 مليون دولار للمساعدة في توظيف اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي».

وفي 19 كانون الأول من العام نفسه وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ في اجتماع مشترك على «اعتماد مبلغ 5.67 مليارات دولار للمساعدات الخارجية لعام 1974 منها 2.6 مليار دولار اعتمادات جديدة لإسرائيل».

وفي 13 آب 1974 خفضت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي مبلغ 725 مليون دولار من ميزانية المعونة الخارجية لسنة 1975 التي طلبت الحكومة اعتمادها، بينما أضافت نحو 250 مليون دولار معونة اقتصادية لـ «إسرائيل».

وفي 30 أيلول 1974 وافق مجلس الشيوخ الأميركي على «مشروع قرار تقدّم به السناتور الديمقراطي والترمودنيل بزيادة المساعدات الاقتصادية لـ «إسرائيل» إلى 250 مليون دولار مقابل 50 مليون

دولار في العام الماضي».

وفي 4 كانون الأول من العام نفسه وافق مجلس الشيوخ بأغلبية 46 صوتاً ضد 45 صوتاً على «اعتمادات المساعدات الخارجية التي تبلغ قيمتها 2.67 مليار دولار» وينص المشروع على «تخصيص مبلغ 639.5 مليون دولار لـ «إسرائيل» غير المساعدات العسكرية التي تبلغ 2.2 مليار دولار».

وفي 31 من الشهر نفسه للعام نفسه وقع الرئيس الأميركي فورده على قرار يسمح للحكومة «بإنفاق جزء من اعتمادات المعونة الأجنبية منها 150 مليون دولار كمساعدات أمن لـ «إسرائيل».

وفي 26 تشرين الثاني 1975 وقعت الولايات المتحدة و«إسرائيل» اتفاقية تمنح واشنطن تلّ أبيب بمقتضاهما مساعدات اقتصادية قيمتها 50 مليون دولار.

وفي 28 أيار 1991 وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة لـ«إسرائيل» تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونغرس.

وفي 21 آذار 1993 أكدت إدارة كلينتون أنها «ستواصل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمعدلها الحالية والبالغة 3 مليارات دولار للسنة المالية 1994 والسنوات المقبلة».

ويذكر بلغت المساعدات الأمريكية لـ«إسرائيل» خلال الفترة بين 1994 و1999 نحو 3.1 مليار دولار سنوياً ومنها 1800 مليون دولار مساعدات عسكرية بنسبة 60 في المئة و1200 مليون مساعدات اقتصادية بنسبة 20 في المئة، إضافة إلى منح توظيف المهاجرين اليهود والتي بلغت نحو 80 مليار دولار سنويّ. وفي عام 1996 قدّمت دعماً لـ «إسرائيل» لمواجهة الإرهاب؛ بلغت قيمته 100 مليون دولار مقسّمة على عامي 1996 و1997. ولا تشمل المساعدات العسكرية المشروعات العسكرية التي تسهم فيها الولايات المتحدة لدعم «إسرائيل».

وفي 1998 قدّمت «إسرائيل» مقترحات للإدارة الأمريكية لتقليل اعتمادات مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية الأمريكية من خلال اتفاقية وقعت مع حكومة الإدارة الأمريكية والتي تنص على «تخفيض المساعدات الاقتصادية التي تصل إلى مليار و200 مليون دولار بنسبة 120 مليون كل عام، بحيث يمكن أن تنقلص تماماً خلال عشر سنوات، بالإضافة إلى تحويل نصف هذا المبلغ السنوي أي 60 مليون من أصل 120 مليون دولار إلى المساعدات العسكرية من أجل تأمين المطالب العسكرية لتوفير الأمن الإسرائيلي».

وفي نهاية 1998 طلبت «إسرائيل» ملياراً و200 مليون دعماً إضافياً من أجل بناء معسكرات لقاتلها العسكرية، طبقاً للاتفاقية التي وقعت في 23 تشرين الأول 1998 والتي أطلق عليها اسم «واي بلانتيشن» وتطبقاً للاتفاقيات حصلت «إسرائيل» عام 1999 على مليار و80 ألف دولار مساعدات اقتصادية و860 مليون مساعدات عسكرية.

إن ما قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية لكيان الاحتلال من دعم سياسي تجاوز المحافل الدولية ومجالسها الأمية بقوانينها الدولية، ليقترب بدعم اقتصادي وعسكري.

ففي مجال الشراكة الاقتصادية بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، حصلت «إسرائيل» من الولايات المتحدة خلال الفترة 1948 حتى 1961 على مليون دولار. وفي العام 1962 وحده حصلت على مبلغ 2،13 مليون دولار من الولايات المتحدة.

وفي 1963 حصلت على مبلغ 3،13 مليون دولار بينما حصلت في العام 1965 على مبلغ 9،2 مليون دولار.

وفي 26 تموز 1966 منحت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قرضاً قيمته 10 ملايين دولار لـ «إسرائيل» لمساعدتها على مواجهة نفقاتها من النقد الأجنبي، وفي 2 تشرين الأول من العام نفسه وافقت الحكومة الأمريكية لبنك التصدير والاستيراد على منحه قرضاً لـ«إسرائيل» قيمته ستة ملايين من الدولارات لشراء آلات ومعدات من الولايات المتحدة.

وفي 6 أيلول 1971 قدّم البنك الأميركي للتصدير والاستيراد 5،5 مليون دولار قرضاً لـ «إسرائيل».

وفي 15 شباط 1972 تم توقيع اتفاق أميركي «إسرائيلي» تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه قرضاً قيمته 50 مليون دولار سنحصل عليه «إسرائيل» من مؤسسات الادخار والقرضات الأمريكية الخاصة.

وفي 11 آذار 1973 أعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على «منح إسرائيل مبلغ 50 مليون دولار لتخفيف وطأة نفقات الدفاع على الاقتصاد الإسرائيلي».

وفي 6 نيسان من العام نفسه تمّ في واشنطن التوقيع رسمياً على «اتفاقية قرض أميركي لـ«إسرائيل» بمبلغ 30 مليون دولار للمساعدة في توظيف اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي».

وفي 19 كانون الأول من العام نفسه وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ في اجتماع مشترك على «اعتماد مبلغ 5.67 مليارات دولار للمساعدات الخارجية لعام 1974 منها 2.6 مليار دولار اعتمادات جديدة لإسرائيل».

وفي 13 آب 1974 خفضت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي مبلغ 725 مليون دولار من ميزانية المعونة الخارجية لسنة 1975 التي طلبت الحكومة اعتمادها، بينما أضافت نحو 250 مليون دولار معونة اقتصادية لـ «إسرائيل».

وفي 30 أيلول 1974 وافق مجلس الشيوخ الأميركي على «مشروع قرار تقدّم به السناتور الديمقراطي والترمودنيل بزيادة المساعدات الاقتصادية لـ «إسرائيل» إلى 250 مليون دولار مقابل 50 مليون

دولار في العام الماضي».

وفي 4 كانون الأول من العام نفسه وافق مجلس الشيوخ بأغلبية 46 صوتاً ضد 45 صوتاً على «اعتمادات المساعدات الخارجية التي تبلغ قيمتها 2.67 مليار دولار» وينص المشروع على «تخصيص مبلغ 639.5 مليون دولار لـ «إسرائيل» غير المساعدات العسكرية التي تبلغ 2.2 مليار دولار».

وفي 31 من الشهر نفسه للعام نفسه وقع الرئيس الأميركي فورده على قرار يسمح للحكومة «بإنفاق جزء من اعتمادات المعونة الأجنبية منها 150 مليون دولار كمساعدات أمن لـ «إسرائيل».

وفي 26 تشرين الثاني 1975 وقعت الولايات المتحدة و«إسرائيل» اتفاقية تمنح واشنطن تلّ أبيب بمقتضاهما مساعدات اقتصادية قيمتها 50 مليون دولار.

وفي 28 أيار 1991 وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة لـ«إسرائيل» تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونغرس.

وفي 21 آذار 1993 أكدت إدارة كلينتون أنها «ستواصل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمعدلها الحالية والبالغة 3 مليارات دولار للسنة المالية 1994 والسنوات المقبلة».

ويذكر بلغت المساعدات الأمريكية لـ«إسرائيل» خلال الفترة بين 1994 و1999 نحو 3.1 مليار دولار سنوياً ومنها 1800 مليون دولار مساعدات عسكرية بنسبة 60 في المئة و1200 مليون مساعدات اقتصادية بنسبة 20 في المئة، إضافة إلى منح توظيف المهاجرين اليهود والتي بلغت نحو 80 مليار دولار سنويّ. وفي عام 1996 قدّمت دعماً لـ «إسرائيل» لمواجهة الإرهاب؛ بلغت قيمته 100 مليون دولار مقسّمة على عامي 1996 و1997. ولا تشمل المساعدات العسكرية المشروعات العسكرية التي تسهم فيها الولايات المتحدة لدعم «إسرائيل».

وفي 1998 قدّمت «إسرائيل» مقترحات للإدارة الأمريكية لتقليل اعتمادات مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية الأمريكية من خلال اتفاقية وقعت مع حكومة الإدارة الأمريكية والتي تنص على «تخفيض المساعدات الاقتصادية التي تصل إلى مليار و200 مليون دولار بنسبة 120 مليون كل عام، بحيث يمكن أن تنقلص تماماً خلال عشر سنوات، بالإضافة إلى تحويل نصف هذا المبلغ السنوي أي 60 مليون من أصل 120 مليون دولار إلى المساعدات العسكرية من أجل تأمين المطالب العسكرية لتوفير الأمن الإسرائيلي».

وفي نهاية 1998 طلبت «إسرائيل» ملياراً و200 مليون دعماً إضافياً من أجل بناء معسكرات لقاتلها العسكرية، طبقاً للاتفاقية التي وقعت في 23 تشرين الأول 1998 والتي أطلق عليها اسم «واي بلانتيشن» وتطبقاً للاتفاقيات حصلت «إسرائيل» عام 1999 على مليار و80 ألف دولار مساعدات اقتصادية و860 مليون مساعدات عسكرية.

إن ما قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية لكيان الاحتلال من دعم سياسي تجاوز المحافل الدولية ومجالسها الأمية بقوانينها الدولية، ليقترب بدعم اقتصادي وعسكري.

ففي مجال الشراكة الاقتصادية بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، حصلت «إسرائيل» من الولايات المتحدة خلال الفترة 1948 حتى 1961 على مليون دولار. وفي العام 1962 وحده حصلت على مبلغ 2،13 مليون دولار من الولايات المتحدة.

وفي 1963 حصلت على مبلغ 3،13 مليون دولار بينما حصلت في العام 1965 على مبلغ 9،2 مليون دولار.

وفي 26 تموز 1966 منحت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قرضاً قيمته 10 ملايين دولار لـ «إسرائيل» لمساعدتها على مواجهة نفقاتها من النقد الأجنبي، وفي 2 تشرين الأول من العام نفسه وافقت الحكومة الأمريكية لبنك التصدير والاستيراد على منحه قرضاً لـ«إسرائيل» قيمته ستة ملايين من الدولارات لشراء آلات ومعدات من الولايات المتحدة.

وفي 6 أيلول 1971 قدّم البنك الأميركي للتصدير والاستيراد 5،5 مليون دولار قرضاً لـ «إسرائيل».

وفي 15 شباط 1972 تم توقيع اتفاق أميركي «إسرائيلي» تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه قرضاً قيمته 50 مليون دولار سنحصل عليه «إسرائيل» من مؤسسات الادخار والقرضات الأمريكية الخاصة.

وفي 11 آذار 1973 أعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على «منح إسرائيل مبلغ 50 مليون دولار لتخفيف وطأة نفقات الدفاع على الاقتصاد الإسرائيلي».

وفي 6 نيسان من العام نفسه تمّ في واشنطن التوقيع رسمياً على «اتفاقية قرض أميركي لـ«إسرائيل» بمبلغ 30 مليون دولار للمساعدة في توظيف اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي».

وفي 19 كانون الأول من العام نفسه وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ في اجتماع مشترك على «اعتماد مبلغ 5.67 مليارات دولار للمساعدات الخارجية لعام 1974 منها 2.6 مليار دولار اعتمادات جديدة لإسرائيل».

وفي 13 آب 1974 خفضت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي مبلغ 725 مليون دولار من ميزانية المعونة الخارجية لسنة 1975 التي طلبت الحكومة اعتمادها، بينما أضافت نحو 250 مليون دولار معونة اقتصادية لـ «إسرائيل».

وفي 30 أيلول 1974 وافق مجلس الشيوخ الأميركي على «مشروع قرار تقدّم به السناتور الديمقراطي والترمودنيل بزيادة المساعدات الاقتصادية لـ «إسرائيل» إلى 250 مليون دولار مقابل 50 مليون

دولار في العام الماضي».

وفي 4 كانون الأول من العام نفسه وافق مجلس النواب بأغلبية 46 صوتاً ضد 45 صوتاً على «اعتمادات المساعدات الخارجية التي تبلغ قيمتها 2.67 مليار دولار» وينص المشروع على «تخصيص مبلغ 639.5 مليون دولار لـ «إسرائيل» غير المساعدات العسكرية التي تبلغ 2.2 مليار دولار».

وفي 31 من الشهر نفسه للعام نفسه وقع الرئيس الأميركي فورده على قرار يسمح للحكومة «بإنفاق جزء من اعتمادات المعونة الأجنبية منها 150 مليون دولار كمساعدات أمن لـ «إسرائيل».

وفي 26 تشرين الثاني 1975 وقعت الولايات المتحدة و«إسرائيل» اتفاقية تمنح واشنطن تلّ أبيب بمقتضاهما مساعدات اقتصادية قيمتها 50 مليون دولار.

وفي 28 أيار 1991 وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة لـ«إسرائيل» تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونغرس.

وفي 21 آذار 1993 أكدت إدارة كلينتون أنها «ستواصل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمعدلها الحالية والبالغة 3 مليارات دولار للسنة المالية 1994 والسنوات المقبلة».

ويذكر بلغت المساعدات الأمريكية لـ«إسرائيل» خلال الفترة بين 1994 و1999 نحو 3.1 مليار دولار سنوياً ومنها 1800 مليون دولار مساعدات عسكرية بنسبة 60 في المئة و1200 مليون مساعدات اقتصادية بنسبة 20 في المئة، إضافة إلى منح توظيف المهاجرين اليهود والتي بلغت نحو 80 مليار دولار سنويّ. وفي عام 1996 قدّمت دعماً لـ «إسرائيل» لمواجهة الإرهاب؛ بلغت قيمته 100 مليون دولار مقسّمة على عامي 1996 و1997. ولا تشمل المساعدات العسكرية المشروعات العسكرية التي تسهم فيها الولايات المتحدة لدعم «إسرائيل».

وفي 1998 قدّمت «إسرائيل» مقترحات للإدارة الأمريكية لتقليل اعتمادات مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية الأمريكية من خلال اتفاقية وقعت مع حكومة الإدارة الأمريكية والتي تنص على «تخفيض المساعدات الاقتصادية التي تصل إلى مليار و200 مليون دولار بنسبة 120 مليون كل عام، بحيث يمكن أن تنقلص تماماً خلال عشر سنوات، بالإضافة إلى تحويل نصف هذا المبلغ السنوي أي 60 مليون من أصل 120 مليون دولار إلى المساعدات العسكرية من أجل تأمين المطالب العسكرية لتوفير الأمن الإسرائيلي».

وفي نهاية 1998 طلبت «إسرائيل» ملياراً و200 مليون دعماً إضافياً من أجل بناء معسكرات لقاتلها العسكرية، طبقاً للاتفاقية التي وقعت في 23 تشرين الأول 1998 والتي أطلق عليها اسم «واي بلانتيشن» وتطبقاً للاتفاقيات حصلت «إسرائيل» عام 1999 على مليار و80 ألف دولار مساعدات اقتصادية و860 مليون مساعدات عسكرية.

إن ما قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية لكيان الاحتلال من دعم سياسي تجاوز المحافل الدولية ومجالسها الأمية بقوانينها الدولية، ليقترب بدعم اقتصادي وعسكري.

ففي مجال الشراكة الاقتصادية بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، حصلت «إسرائيل» من الولايات المتحدة خلال الفترة 1948 حتى 1961 على مليون دولار. وفي العام 1962 وحده حصلت على مبلغ 2،13 مليون دولار من الولايات المتحدة.

وفي 1963 حصلت على مبلغ 3،13 مليون دولار بينما حصلت في العام 1965 على مبلغ 9،2 مليون دولار.

وفي 26 تموز 1966 منحت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قرضاً قيمته 10 ملايين دولار لـ «إسرائيل» لمساعدتها على مواجهة نفقاتها من النقد الأجنبي، وفي 2 تشرين الأول من العام نفسه وافقت الحكومة الأمريكية لبنك التصدير والاستيراد على منحه قرضاً لـ«إسرائيل» قيمته ستة ملايين من الدولارات لشراء آلات ومعدات من الولايات المتحدة.

وفي 6 أيلول 1971 قدّم البنك الأميركي للتصدير والاستيراد 5،5 مليون دولار قرضاً لـ «إسرائيل».

وفي 15 شباط 1972 تم توقيع اتفاق أميركي «إسرائيلي» تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاه قرضاً قيمته 50 مليون دولار سنحصل عليه «إسرائيل» من مؤسسات الادخار والقرضات الأمريكية الخاصة.

وفي 11 آذار 1973 أعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على «منح إسرائيل مبلغ 50

توقف نصرالله أمام التحقيق في تفجير مرقا بيروت فتوجه لأهالي الشهداء معزياً كآب لشهيد، داعيا إياهم لمنع أي متاجرة بدماء ابنائهم وتحولها إلى بضاعة سياسية، قائلا لهم ذهبوا إلى القاضي التحقيق وأسألوه لماذا لا يفرج عن التقرير الفني لتعرفوا ويعرف الجميع كيف تم التفجير، لأن لكل سيناريو للتفجير شكل مختلف من الملاحقة، فهل هو تفجير عفوي أم مدبر وهل هو صاروخ «إسرائيلي» أم إهمال وتقصير، ولماذا تحتجز القاضي التقرير الفني الذي يتوقف على الإفراج عنه الإفراج الموازي عن أموال التأمين التي تقدر بمليار ومئتي مليون دولار، وهل من علاقة بين الأمرين، وسأل السيد نصرالله القاضي لماذا غابت وحدة المعايير عن وزراء الجبهة التي وجهها، فكيف يلاحق رئيس حكومة حالي دون وزراء حاليين ويلاحق وزراء سابقون دون رؤساء حكومات سابقين، قائلا إن وحدة المعايير هي معيار عدم التسييس.

كلام السيد نصرالله تبعته ردود أفعال تناولت رد المقاومة على العدوان الإسرائيلي، كان أبرزها ما قاله كل من بطيريك بشارة الراعي معارضاً للردّ وداعيا الجيش اللبناني لمنع إطلاق الصواريخ، وكلام رئيس المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الثائب أسعد حردان الذي أكد أنّ المقاومة بتكريس معادلة الردع أكدت مسؤوليتها عن حماية لبنان وفقا لمعادلة ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، مصيفا تعليقاً على حادثة شويبا، أنّ الجنوب موحد وراء المقاومة.

في الشّان السياسي يلتقي اليوم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف بتشكيل الحكومة نجيب ميقاتي وسط انخفاض منسوب التفاوض وشبه أجماع الاوساط السياسية والنيابية على جمود المسار الحكومي عند عقدة المداورة حيث بدأت تظهر بوادر انتقال تصويب فريق رئيس الجمهورية نحو حقيبة المالية والإسم المقترح لها من رئيس مجلس النواب ما يشير إلى تعيين المأزق الحكومي.

تغطي الاجواء السلبية على الملف الحكومي رغم الحديث عن ضرورة تلفف الإيجابيات، وفيما يفترض ان يزور الرئيس المكلف نجيب ميقاتي يوم غد الثلاثاء رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في قصر بعيدا لاستكمال البحث في النقاط العالقة المتصلة بتوزيع الحقايق السيادة وغيو السيادة، افادت المعلومات ان الاتصالات سوف تنشط اليوم خاصة وان العقد لا تزال قائمة بشدة لا سيما في ما يتصل بالمداورة وتحديدًا بوزارة المال التي تقول اوساط الفئائي الشعبي لـ البناء ان الرئيس عون يفترض ان يدخلها في النقاش خاصة ان التمسك بها يأتي من منطلق التوازنات السياسية ولا يفترض ان يعتدّ ان من يريد ان يسهل التاليف يسلم ببقاء الحقايق السيادة كما كانت عليه في حكومة الرئيس حسان دياب، مع إشارة المصادر الى ان محاولة الرئيس عون التصويب على مدير العمليات المالية في مصرف لبنان يوسف خليل سياسي بامتياز، خاصة وان هذا الاسم طرح في التشكيلة الحكومية التي قدمها الرئيس سعد الحريري قبل ان يعتدّز ولم يكن هناك من فيتو عليه، واعتبرت المصادر ان بري لن يتراجع عن هذا الاسم خاصة وان ما يجري من رفض او عدم تأييد للاسم مرده محاولة البعض الذهاب إلى تصفية الحسابات السياسية.

وليس بعيدا قالت مصادر متابعه لعملية التاليف ان الموار على حالها، فليس هناك من تقدم في مسار المفاوضات، مشيرة في الوقت نفسه الى أن ميقاتي بدأ اتصالات واسعة مع القوى السياسية من أجل تسمية الوزراء، وصولا إلى اسقاط الاسماء على الحقايق. ولتفت المصادر الى ان الرئيس ميقاتي يحظى بتأييد من معظم القوى السياسية ومن الخارج لا سيما من فرنسا التي تتشنى ان لا يصل للرئيس ميقاتي الى الاعتذار وان تسهل القوى السياسية مهمته.

واكد رئيس المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي الثائب أسعد حردان ضرورة ان

يكون هناك وحدة التمسك ومسؤولياتها تجاه شعبها كي لايدخل البلد في الفوضى، وقال على رئيس الجمهورية والرئيس المكلف نتائج حكومة تخدم المواطن والعلاج الإزمات القائمة، مؤكدا أن كلمة السر الحكومية داخلية.

وقال المصاوب خطة طوارئ واتجاج جزرية لزامات بدءا بالأعمال والمازوت والكهرباء مصفيا نرا على الشلطات دماهات المخازن بعدم اصحابها الي احتكار أساسيات معيشية ولكن السؤال هل تم توقيف أي محتكر؟ وتابع الامر الخطير ان يرى المواطن كل متطلباته امامه من دواء ومازوت وبترزين لكنها لا يستطيع الحصول عليها بسبب منطف الاحتكار والتلاعب بالاسعار.

وشدد على ان لبنان معنى اليوم يأخذ خيار لا بل قرار يفتح العلاقات الطبيعية مع سورية لتأمين كل المستلزمات التي يحتاجها المواطن.

واكد حردان ان الجنوب هو بوابة لبنان واستقراره استقرار لبنان، وقال الاستقرار حصل بعد معادلة الردع التي ارستها المقاومة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية التي لا يستغربها احد، واردة المقاومين لن تسمح له بتغيير المعادلة. و اضاف الممارسات العدوانية من الكيان المحتل ليست مستغربة ولكن ما نستغربه ان بعض القوى السياسية في لبنان يحزنها ان تنصدى المقاومة لأي عدوان، وشدد على أن الجنوب اللبناني يشكل عام متمسك بمقاومته وقرى الشريط الحدودي عاشت المعاناة بدءا بالإطعام السياسي وصولا إلى سنوات الاحتلال على مدى ربع قرن، والجنوبيون اليوم عبارة عن قوى موحدة رغم كل التضليل الاعلامي الذي حاول تحريف الوقائع والقول ان بيئة المقاومة منقسمة.

فما حصل اخيرا في بلدة شويبا سابقة لم تشهدها قرانا مطلقاً الا ان فاعليات المنطقة عالجت الامر بحكمة وبالتالي تبقى الاصوات الشاذة في غير محلها، مشددا على ان من يدافع عن سيادة لبنان واستقرار يمتلك القاعدة الشعبية الاساسية. وقال يجب تنشيط ذاكرة الجميع لجهة الامنان الغالبية التي دفعها المقاومة الوطنية من شهداء ودماء وارزاق لطره الإسرائيلي من بيروت والمتألمى من كل لبنان، ومن يحزن لخسارة الاسرائيلي يشعري بالأسف. وشدد على ان المقاومة تَضَمُّ كل الاطياف وهي وطنية بامتياز، هناك من يقاوم في مواقع متقدمة بالبنديفة وهناك من يقاوم بالموقف والتعبير على الرية، ومسؤولية الدفاع عن لبنان تقع على عاتق كل اللبنانيين.

واكد ان قرار الدفاع عن لبنان هو قرار لبناني وفق التسوية السياسية والدستور ولكن للأسف هناك اناس يقضوا هذه التسوية وتخلو عن هذا الاتفاق، ولذا نحن نذكرهم بأن خيارهم خاطئ. فـ«إسرائيل» كيان متعصب وادارتها العسكرية الجديدة تحاول القيام باختيارها على الساحة اللبنانية، وتحاول الاستمرار في الواقع اللبناني الداخلي. وأشار الى ان المفاوضات اكدت بردها انها جاهزة دائما حيث ان ردها مرتبط بإرادتها وإرادة ناسها وقاعدتها الشعبية والوطنية التي لن تتخلى عنها رغم كل اساليب الضغط والحاصر الاقتصادي سواء من الخارج أو من الداخل.

واكد الأمين الحزب الله السيد حسن نصرالله: «نحن لا نبحت عن الحرب ولكننا لا نخشاهما وستنصرص فيها»، مؤكدا «أن العدو سيرتكب أكبر حماقة اذا ما ذهب الى حرب مع لبنان.

نصرالله: سنردّ ... (تتمة ص1)

واعطى تفسيراً «لاختبار الردّ على أرض مفتوحة ردا على ما جاء في بيان العدو انه قصف أرضاً مفتوحة في لبنان»، معلنا أننا «قررنا الرد في وضخ النهر مع ما فيها من مخاطرة على اخواننا، ولكن بسبب حرصنا على مشاعر الناس من قصف الليل»، متوعدا العدو بالرد على أي غارة سيقوم بها بالشكل المناسب، داعيا العدو ان يحسب لهذا الأمر حسابا»، مؤكدا «اننا لن نضع ما انجزته المقاومة في حرب تموز مهما كانت التضحيات، وأيضا لمنع العدو من استباحة لبنان، وأنه أيا تكن الأوضاع في لبنان داخليا فلا يهمننا لأننا سنحتمي لبنان، ولا نترامئوا على الانقسام حول المقاومة لأن هذا الانقسام قديم، ولم يكن من اجماع وطني حول المقاومة في أي يوم من الأيام»، مهذبا بأن الردّ المقبل على الغارات الجوية سيكون في أي مكان من شمال فلسطين المحتلة ان كان في الجليل أو الجولان. وتطرق إلى ما حصل في بلدة شويبا، قائلا ان «تصوير حادثة شويبا جعلتني متافرا وحزيناً، وكان هذا التصوير وتوزيعه أمرا معيباً ومشيناً. والفيلم الذي ظهر لاحقا أكد وجود انضباطية الشباب في اطلاقهم عشرين قذيفة وعادوا بما تبقى».

وخاطب اهالي شويبا وحاصبيا بالقول: «لو كنا نستطيع الرمي من قرانا الشيعة لاستهداف المنطقة المفتوحة في المزارع غير المأهولة لكننا فعلنا، ولكن حكم الجغرافيا والاداء العسكري فرض علينا ان نرغمي من تلك المنطقة»، متوقفا عند الحادثة وممارسة الشباب «الذين تعرّضوا للكمين أعلى درجات الصبر والأخلاق»، متمنيا «أنه لو استطاع الوصول إلى هؤلاء الشباب لفعل كي يقاتل جباههم لأنهم شباب يدافعون عن لبنان»، معلنا أن «من قام بالكمين ليسوا من اهالي شويبا، لا بل هناك ناس من أهل شويبا دافع عن شبائنا المقاومين الثمانية، وقد ساعدوا أربعة منهم على الخروج من أيدي الذين حاصروهم قبل وصول الجيش لأخذ الأربعة الباقين».

وعن انفجار المرفأ طلب السيد نصر الله بنشر التحقيقات التي حصلت بانفجار المرفأ»، وقال: «حزب الله ليس خائفا من التحقيق، ولا الأجهزة الأمنية أو القضائية تنتهما، ولكن نحن خائفين من التسييس، ومن تضيق الحقيقة»، مجددا مطالبته «قيادة الجيش بنشر التحقيق الفني الذي توصلت اليه»، متسائلا عن المشكلة التي تمنعه من ذلك؟ وطلب «قاضي التحقيق بوحدة معايير وعدم الاستناسابية، لأنّ ما حصل الى الآن لا يعتمد وحدة المعايير»، متسائلا: «لماذا رئيس حكومة حالي وليس السابق، منله وزير سابق وليس حالي»؛ وقال: «هل لأن رئيس الحكومة الحالي المستضعف؟» وعلم حصل في خلدة قبل ايام وصفه بأنه «مجزرة عن سابق تصميم، وقد اطلق النار فيه القتل، والذي قام بهذه المجزرة عصابة، ولم يكن من سبب منطقي لارتكابها»، موجها الشكر للجيش لتدخه السريع، منوها بـ«انضباط وصبر ألمانا». واعتبر ان «البلد تجاوز قطعوا خطيرا بسبب صبرنا وال التزام جمهورنا الاخلاقي والديني».

وطلب بـ«توقيف جميع المتورطين بهذه المجزرة وهم معروفون بالاسماء والصورة، وسوقهم للمحاكمة». كما طالب بـ«حل جزري لسلامة الطريق الساحلية، محملا مسؤولية تأمين الطريق للجيش». وقال ان «من يقطع الطريق ليسوا اهالي خلدة ولااهالي الناعمة وغيرها، وانما هم عصابات معروفون يريدون جر البلد الى فتنة». وفي الشأن الحكومي قال: «لا نستطيع ان نستبق الامور فهى بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف».

في المقابل، وفيما دان بطيريك الماروني بشارة الراعي «الخروقات الإسرائيلية الدوريةً على جنوب لبنان، وانتهاك القرار الدولي 1701، شجب الراعي تسخين الأجواء في المناطق الحدودية انطلاقاً من القرى السكنية ومحيطها. كما إنّنا لا يمكننا القبول، بحكم المساواة أمام القانون بإقدام فريق على تفجير السلم والحرب خارج قرى الشريفة والقرار الوطني المنوط بتلقي أعضاء الحكومة وفقا للمادة 5 من الدستور. صحتح أنّ لبنان لن يُوقع سلاما مع «إسرائيل»، لكن الصحيح أيضاً أنّ لبنان لم يُعزّر الحرب معها، بل هو ملتزمٌ رسمياً بهدنة 1949. وهو حالياً في مفاوضات حول ترسيم الحدود، ويبحث عن الأمن، والخروج من أزمة، وعن النوض من انبهاره شبه الشامل، فلا يريد توريثه في أعمال عسكريةٍ تستدرج ردودا إسرائيلية هدامة»، مؤكدا أنّ نزياد إنّ نهنّهي من المنطق العسكري والحرب واعتماداً منطلق السلام ومصصلحة لبنان وجميع اللبنانيين».

وجدد أمين عام الأمم المتحدة انطونيو غوتيريش دعوته الى «إسرائيل» ولبنان إلى ضبط النفس وتجنب الإجراءات المؤدية للتصعيد، وذلك في بيان أصدره المتحدث باسمه ستيفان دوجرابك. ودعا دوجرابك إلى وقف الأمين العام «العميق إزاء التصعيد الالحاق بين الجانبين عبر الخط الأزرق، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل والضربات الجوية ونيران المدفعية على لبنان». ودعا المتحدث الأممي الطرفين إلى المشاركة النشطة مع آليات الاتصال والتنسيق التابعة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة «يونيفيل».

وعرّذ السفير السعودي في لبنان وليد بخاري عبر حسابه على تويتر مقتبساً من الكاتب الفلسطيني غسان كتفاني، وقال: غسان كتفاني من كبار الأبناء الرمزيين الذي أضاف إلى الصمت بعيداً أكثر فصاحةً من الكلمات «الصمتُ لا يُغيي القبول دائماً؛ بل يُغيي أننا قد تعبنا من التفسير لأشخاصٍ تقفهم».

الى ذلك غادر قائد الجيش العماد جوزاف عون متوجها الى دولة قطر، لتلبية لدعوة نظيره رئيس أركان القوات المسلحة القطرية الفريق الركن الطيار غانم بن شاهين الغانم.

وعلى خط التحقيقات المتصلة بانفجار مرقا بيروت حدد المحقق العدلي في قضية انفجار المرفأ القاضي طارق بيطار حدّ 26 آب الجاري موعد جلسة صفة مدعى عليه لرئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب وحدد جلسة للاستماع الى الوزير السابق يوسف قنيانوس بصفته مدعى عليه في 20 آب الجاري.

واطلقت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، خطة «الاستجابة للطوارئ» بقيمة 378.5 مليون دولار لدعم الأشخاص الأكثر ضعفاً في لبنان. وبموجب بيان من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (ويشفا)، ستوفر هذه الخطة «الدعم الإنساني المنقذ للحياة لـ 1.1 مليون من اللبنانيين الأكثر ضعفاً والمهاجرين المتأثرين بالأزمة المستمرة»، وبحسب الأمم المتحدة، فإن «الخطة» تمّ تطويرها لمدة 12 شهرا بقيادة منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في لبنان نجاة رشيدي والفريق القطري للعمل الانساني.

وبينما اتفقت وزارة الصحة العامة امس باعلان فقط عدد الإصابات والوفيات التي تمّ تسجيلها خلال وباء كورونا خلال الـ 24 ساعة الأخيرة، فشارت الوزارة في تقريرها اليومي الى تسجيل 5 حالات وفاة و1552 إصابة جديدة، جاءت التفريدة التي كتبها رئيس لجنة الصحة النيابية النائب عاصم عراجي في اطار التحذير من الاضرار على المستوى الصحي والطبي، وقال إنّ «ارتداد الإصابات اليومية بكورونا، النسبة الموجبة فوق ستة بالمئة، ازدياد مرضى العناية يومياً، إقبال معظم أقسام كورونا، مجرة التمريض، نقص الأدوية، انهيار الليرة، عدم تطبيق الإجراءات الوقائية، في شهر أبلول احتمالية مازق صحي كبير».

الى ذلك قررت المديرية العامة للنظف، فتح منشآتِي النظف في الزهراني وطرابلس استثنائياً غداً، ليتمّ تسليم مادة المازوت للمستشفيات وبكميات تُخصّص لهذه الغاية فقط. واتي تحرك مديرية النظف، بعدما أعلنت نقابية اصحاب المستشفيات في لبنان في بيان، أنّ «عددنا من المستشفيات ومنها جامعية مهددة بتوقف مولداتها خلال ساعات بسبب عدم توافر مادة المازوت».

توسيع تفويض ... (تتمة ص1)

وتكنولوجية متقدمة.

في هذا الإطار يخشئ فريق من معارضي أميركا وحلفائها في المنطقة من احتمال بازغ هو استغلال واشنطن مسالة تجديد تفويض القوة الدولية العاملة في جنوب لبنان «يونيفيل» المتوجب إنجازه قبل آخر شهر آب / أغسطس الحالي من أجل إعادة النظر في مضمون التفويض وأغراضه.

يذكر هذا الفريق المعارض أهل الحل والعقد بأنّ واشنطن حاولت اواخر شهر آب / أغسطس من العام الماضي تعديل التفويض المعطى لـ «يونيفيل» بحيث تلعب القوة الدولية دوراً أكثر فعالية ضدّ ما أسمته «التهديدات التي تشكّلها إيران وحزب الله وفي مواجهة انتشار الأسلحة في جنوب لبنان».

واشنطن أخفقت السنة الماضية في توسيع تفويض «يونيفيل» على النحو الذي أرادتته. لكن ثمة ما يشير الى أنها ستحاول مرة أخرى في هذه الآونة وإنما بصيغة جديدة. فهي تترك مكانم الضعف في وضع لبنان حالياً من حيث تواصل الفراغ الحكومي، وتنامي تجمع المعارضين لتحالف عون-حزب الله، وتصاعد الشكوى من تداعيات الانهيار المالي والاقتصادي والاجتماعي ما يساعد، في تقديرها، على تمرير مسالة توسيع تفويض «يونيفيل» بحيث يتضمن الإجازة لوكالات الامم المتحدة ومختلف الدول الراجعة في مساعدة لبنان ان تفعل ذلك برعاية «يونيفيل»، اي ان تتعامل مباشرة مع هيئات وجمعيات وقوى المجتمع المدني بمعزل عن الحكومة اللبنانية ما يتقنى من إدراستها ومؤسستها. كل ذلك يؤدي، في تقديرها، الى توسيع انتشار وحدات «يونيفيل» والى إضعاف التحالف الحاكم المناهض لأميركا وإزاحته تاليا عن السلطة، كما يؤدي الى محاصرة المقاومة إقتصادياً واجتماعياً.

غير ان ثمة علاقةً كبيراً من المرجح ان يحول دون تمرير هذه العملية المشبوهة. إنه ضرورة اقرار تعديل تفويض «يونيفيل» بقرار من مجلس الأمن الدولي. هذا الأمر يبدو مستحيلًا لأنّ الصين وروسيا، المتعاطفتين مع دول محور المقاومة، ستستخدمان حق النقض Veto ضده رغم حرص الولايات المتحدة على تغليف تعديل التفويض بطابع إغاثي وإنساني. وليس أدلّ على ان تعديل التفويض أمر مستبعد، أنّ لم يكن مستحيلًا، من أنّ قائد المقاومة السيد حسن نصرالله لم يات على ذكره في حديثه الأخير.

باختصار، لبنان ما زال على حاله: الصراع مستمر ومتفاقم بين اطراف نظامه السياسي الطوائفي، ولا يبيصص نور في نهاية النفق.

*نائب وزير سابق

البناء

أمين عام ... (تتمة ص1)

خندق آخر، ولا انتقاص من قيمة مرجعية دينية وتعظيم لمكانة مرجعية دينية أخرى، إنه خيار وفقا لتقابل الوقائع بين مشروعين يريد كل منهما أن يقول للبنانيين انه الأصلح لمواجهة شيء يخصهم هم، ويخصهم بذات القدر وبذات المستوى ومن ذات الوجة بكل طوائفهم وعقائدهم، بصفتهم لبنانيين فقط، بحيث ان مواقفهم تجاه كل من المشروعين يجب أن تنبع من صفتهم المشتركة كلبنانيين يختارون الأصلح لهم، وفقا لصحة ودقة الوقائع التي تضمنتها سردية كل من الخطابين لهذه الوقائع حصرا.

– يقول أمين عام حزب المقاومة، أنّ استقرارا استثنائيا غير مسبوق ساد الحدود الجنوبية توقفت معه الاعتداءات «الإسرائيلية»، التي لم تهدأ طوال عقود طويلة، وأن ذلك تمّ بفضل امتلاك المقاومة لاسلح يحقق توازن الردع، وهذه واقعة صحيحة، ويقول أمين عام حزب الحيدان إن سلاح المقاومة الذي أطلق بعض صواريخه تحت شعار تثبيت معادلة الردع، لا يحمي لبنان بل يستدرجه الى الخطر والحرب وقد سئم اللبنانيون وتعبوا من الحروب، وتقول الوقائع التي تلت فعل المقاومة أن ما حذرنا من وقوعه أمين عام حزب الحيداء لم يقع، وأنّ جيش الإحتلال ارتدع، وبالنظر للوقائع وليس لغيرها، تثبت صحة مقاربة أمين عام حزب المقاومة ويخسر أمين عام حزب الجياد الجولة.

– يقول أمين عام حزب المقاومة إن صواريخ تثبيت معادلة الردع جاءت لأنّ الإحتلال حاول كسر هذه المعادلة باستخدام طائراته لتنفيذ غارات جوية للمرة الأولى منذ خمسة عشر عاماً، والإحتلال كان قد رد على الصواريخ المجهولة قبل ساعات بقذائف مدفعية كما جرت العادة ضمن قواعد الاشتباك المعمول بها، وجاء استهداف مناطق مفتوحة للغارات كما ورد في بيان جيش الإحتلال ليؤكد أنّ المقصود هو الغارات بذاتها وليس أهدافا لا يمكن استهدافها إلا بالطيران، وان هذا التغيير الخطير استدعى تذكير جيش الإحتلال بأن أي محاولة لتغيير قواعد الاشتباك ستعني استحضار معادلة الردع، وهذا معنى الصواريخ التي اطلقتها المقاومة عن مناطق مفتوحة وتقصّدت القول إنها استهدفت مناطق مفتوحة، بينما صورّ لنا أمين عام حزب الحيداء، ان صواريخ المقاومة كانت تحرّشا من دون مقدمات، متجاهلا واقعة دخول سلاح الطيران على الخط، والوقائع اامانا تجعلنا نميل لمنطق أمين عام حزب المقاومة حكما.

– يقول أمين عام حزب الحيداء انه لم يعد مقبولا ان يستولي طرف على قرار السلم والحرب، الذي يجب ان يكون حصرا بيد الدولة، لكن أمين عام حزب الحيداء لم يقل لنا إن كان القرار بيد الشرعية قبل ظهور المقاومة وفي زمن كانت الدولة تحت امرة حزب الحيداء، أم أنه كان بيد جيش الإحتلال وحده، وطالما أن لا مشروع على الطاولة للسلم، كما يؤكد أمين عام حزب الحيداء ويؤكد أمين عام حزب المقاومة، فالقضية المطروحة هي قرار الحرب، وهو قرار لم يكن بيد العولة يوما، والذي كان ان جيش الإحتلال كان يملك وحده حصرا هذا القرار فيعلمن الحرب ساعة يشاء ويقوم بالأعمال الحربية ساعة يشاء، والذي تغير في زمن المقاومة الذي ورث زمن فشل الحيداء، هو شل قدرة جيش الإحتلال على شن حرب أو القيام بأعمال حربية، وليس امتلاك قرار الحرب، وامين عام حزب المقاومة يقول أول أمس نحن لا نزيد حربا لكننا نثبت معادلة ردع العدو عن شن الحرب، فهل نلام إذا قلنا ان الوقائع تميل لصالح كفة منطقة، خصوصا ان حرص أمين عام حزب الحيداء على امتلاك الدولة عبر جيشها لقرار الحرب لم يترجم بدعوة الجيش للرد على الغارات الجوية بل بتجاهل حدوث الغارات، ودعوة الجيش لمنع اطلاق صواريخ المقاومة ردا على الغارات؟

– يقول أمين عام حزب الجياد أنّ على الجيش اللبناني أنّ يمنع إطلاق الصواريخ، ومنعا للالتباس يضيف من بين السكان، كي لا نفهم أنّ المقصود الصواريخ المجهولة التي أطلقت قبل يومين من مناطق مفتوحة، ولنفهم أنّ المقصود هو صواريخ المقاومة التي أرادت الرواية المتداولة من حزب الحيداء تعميمها بعد حادثة شويبا للقول أنّ المقاومة أطلقت صواريخها من بين السكان، وهذا القول خطير جدا، لأنّ أمين عام حزب الحيداء لم يكف بمناقشة وروحات ومواقف حزب المقاومة، ولم يختم أطروحته بالدعوة لحوار وطني للتفاهم على القضايا المختلف عليها، بل توجّ سرديته بالدعوة لعمل حربي يؤدي الى حرب أهلية مدمرة يتواجه خلالها أعظم ما لدى لبنان، جيشه ومقاومته، وفيما هو يبدي حرصه على تظهير تعب اللبنانيين من الحروب ليرفض رد المقاومة على الغارات العدوانية، يقدر متهمها هذا الردّ باستجلاب حرب لم تقع ولم تصدق نبوءته بوقوعها، بقدر ما صدق وعد أمين عام حزب المقاومة بقدرتها على تثبيت الردع، لا يرفع جفن أمين عام حزب الحيداء وهو يدعو للحرب ستقع حكما إذا أخذ بدعوته بتصدى الجيش للمقاومة، متجاهلا تعب اللبنانيين من الحروب، فهل الحروب الداخلية، بينما في المقابل كان أمين عام حزب المقاومة يقدّم لنا صورة مسؤولية عالية البنض بالترفع والتحمّل والصبر وهو يتحدث عن أحداث خطيرة كانت بوابات أكيدة الحروب الداخلية، لولا حكمته النادرة وصبره العظيم، ويقول ان اخطر ما يمكن ان نشهده هو التورط في حرب داخلية، فهل سنتردد في القول اننا ننحاز الى أمين عام حزب المقاومة؟ ونرفض دعوة أمين عام حزب الحيداء؟

التحليل السياسي

مأزق الكيان وكذبة القدرة

بات الخطاب السياسي لقادة الحياة منهكاً كما قدرة الدرع المتأكلة، فعندما تهزّب جيش الإحتلال من مواصلة الحربِ على غزّة في معركة سيف القدس واستجد قادة الكيان بواشنطن طلبا لوقف النار برر القادة السياسيون والعسكريون ذلك، ومن ضمنهم بنيامين نتنياهو وفتالي بينيت ويائير لبيد، الذين يتبادلون المزادات اليوم، بأولوية التفرّع لمواجهة إيران، وعندما اصيبت الناقلة النفطية التابعة للكيان بصاروخ قيل انه من طائرة مسيرة اتهمت إيران بالوقوف وراءها، استجد قادة الكيان بواشنطن لتعهد متابعة الموضوع، تحت شعار أمن الملاحة الدولية، وأولوية الواجهة مع قوة المقاومة في لبنان. وعندما اختير قادة الكيان معادلة الردع مع المقاومة أملا بالإيحاء تسللا أنهم قاموا بفرض قواعد اشتباك جديدة بالعودة لاستخدام قصف الطيران الحربي لمناطق لبنانية وردّت المقاومة بصواريخها، التزم جيش الاحتلال وحكومة الكيان بمعادلة الردع وطلبوا من واشنطن التدخل ولم يقولوا شيئا.

العجز والإخفاق هما السمتان الملازمتان لحال الكيان مع تنامي قدرات المقاومة في لبنان وفلسطين والمنطقة، ورغم اقرار بحقيقة أنّ كلغة الحرب اليوم أدنى من كلفتها غدا، فإنّ كلغة اليوم تكفي لجعل السمتي لتجنب الحرب ولو من دون نظرة استراتيجية للغد، سياسة الحكومات المتعاقبة تحت عنوان اليمين والظرف والتهديد بالحرب.

ترتدي عملية الردع التي نفذتها المقاومة في لبنان أهمية إضافية لوظيفتها في إيصال الرسائل لقادة الكيان حول جهوزية المقاومة وحضورها وعدم تأثر هذا الحضور وتلك الجهوزية بما يجري في الداخل اللبناني، بانها أحكمت إغلاق دوائر المأزق حول قيادة الكيان وجعلها بلا خطاب سياسي، يمثل ما هي دون أفق استراتيجي، فهي عاجزة اليوم عن التهزّب من جبهة للاختباء وراء مزاعم أولوية جبهة أخرى، علما أنها كانت دائما تقول انها مستعدة لحرب على كل الجبهات دفعة واحدة، وبمن المصادفات العبّرة انما يوم اندلاع معركة سيف القدس كانت قد بدأت مناورة تحت عنوان حرب متعددة الجبهات، وبدلا من أن تواصلها بتأكيد على الجهوزية لهذا النوع من الحروب وتدخل حرب غزّة من ضمن عمليات المناورة، قامت بإلغائها لتؤكد أنها غير جاهزة لحرب على جبهة واحدة فكيف تكون جاهزة لحرب على كل الجبهات معا.

الأنصار يرفع كأس السوبر بروح قتالية ورئيس النجمة يستقيل على وقع الخسارة

محمد حسن الخنسا



توج نادي الأنصار بلقب كأس السوبر بفوزه على النجمة بركلات الترجيح بنتيجة 5-4، بعد نهاية المباراة بين الفريقين بالتعادل الإيجابي 2-2. افتتح مهدي الزين التسجيل في الدقيقة 39 بعد تمريرة من خليل بدر، حولها الزين أرضية زاحفة إلى يمين نزيه أسعد. وحاول خالد تكجي التسجيل مجددا في الدقيقة 42 إثر ركلة حرة نفذها مباشرة على العمري وأنقذها نزيه أسعد ببراعة. وكاد أحمد حجازي يسجل هدف التعادل في الدقيقة 44 إثر كرة مرتدة من حسن معنوق حولها عرضية أرضية ووصل إليها حجازي متأخرا. ومع انطلاق الشوط الثاني حاول الأنصار تسجيل هدف التعادل سريعا بعد تمريرة من يوسف بركات، سددها أحمد حجازي وأنقذها علي حلال ببراعة. وأضاف النجمة هدفة الثاني في الدقيقة 59 عبر خالد تكجي، الذي سدّد وسجل أرضية قوية على يمين الحارس أسعد. بعدها أنقذ علي حلال شبك النجمة من هدف أنصاري مؤكّد في الدقيقة 61 إثر ركلة حرة نفذها يوسف الحاج، ارتدت من دفاعات النجمة إلى حلال الذي سدّها ببراعة، وسجل الأنصار هدف تقليص الفارق في الدقيقة 67 عبر أحمد حجازي بطريقة رائعة بكعب قدمه، مستغلا تمريرة حسن معنوق. وفي الدقيقة 86 طالب الأنصار بركلة جزاء إثر ركنية نفذها لاعبو الفريق الأخضر وارتدت من اندرو صوايا، لكن قرار الحكم علي رضا كان واضحا. إلى أن سجل الأنصار هدفا قاتلا في الوقت المحتسب بدل الضائع، في الخواني الأخيرة، عبر جهاد أيوب في الدقيقة 90+4. ليبدأ الفريقان إلى ركلات الترجيح التي انتهت أنصارية، حيث سجل للأنصار حسن معنوق وجهاد أيوب وعلي طنيش ويوسف الحاج وكريم درويش. وسجل للنجمة علي السعدي وقاسم الزين ومصطفى قانصود وحسن كوراني، في حين أهدر محمد غدار نتيجة تعلق نزيه أسعد في صد الكرة.

ومن ارتدادات الخسارة القاسية للنجمة، تقدم رئيس النادي، أسعد صقال، باستقالته، حيث قال عبر حسابه على «الفيسبوك»: «4 سنوات ممتعة قضيتها في رئاسة هذا النادي الحبيب، وقد حان وقت الرحيل» وأضاف: «فريق ممتاز ومنافس على بطولة الدوري، يتكفاه الحظ والتوفيق». وختم: «أعلن استقالتي من رئاسة نادي النجمة، متمنيا كل النجاح والخير لهذا النادي». ورأى البعض أن استقالته استعراضية لامتصاص نفخة الجماهير جزاء الخسارة أمام الغريم ولجس نبض اللجنة الإدارية الجديدة، ومن المتوقع أن يعود عنها خلال الأيام المقبلة.

درشة صباحية

في لبنان فريقان

♦ يكتبها الياس عشي

في لبنان فريقان: فريق ينتصر على «إسرائيل»، وفريق ينتصر لـ «إسرائيل». فريق يؤمن بوقفات العز، وفريق يمزج وجهه بوحول الطائفية، ويقتال الشهداء مع كل صباح ديك. فريق آمن بأن القوة هي كلمة الفصل في الصراع مع العدو الصهيوني، وفريق ما زال يبشر بأن قوة لبنان في ضعفه. فريق أخرج اليهود من بيروت والجبل بعد أن دبّ الذعر في نفوسهم، وفريق تحوّل إلى حرس حدود للكيان الصهيوني. فريق حرّر جنوب لبنان من آخر جندي «إسرائيلي»، وفريق اختار الرحيل إلى «أرض الميعاد»، ليعيش حياة تليق بالمعلاء. فريق وضع قواعد اشتباك أخري تقول: إذا كنت تريد السلام فاستعدّ للحرب. وهكذا بقي لبنان خمسة عشر عاما بعيدا عن التحرشات «الإسرائيلية»، وفريق ما زال يحلم بكانتونات طائفية لا يمكن التأسيس لها إلا بسواعد يهود. صدقوني... إن كل ما جرى في لبنان، وما يجري اليوم، هو محاولة القضاء على الفريق الأول، ولكن بأساليب «عصرية» تبدأ بالرشوة، مروراً بالإعلام، وانتهاءً بتلك الوجوه الكالحة التي تطل عليك ليل نهار، فتغمض عينيك، وتردد مع سعادته: «إن كنتم ضعفاء وقيتكم بصدرى، وإن كنتم جبناء أقصيتكم عني، وإن كنتم أقوياء سرّث بكم إلى النصر».

جولة استطلاعية لوفد الفيضا على ملعب صيدا

جال وفد من الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، مؤلف من الأردني طلال سويلم والفرنسي يان كولون (المسؤول عن تطبيق نظام ال VAR في مباريات المنتخب)، في ملعب صيدا البلدي، عصر الجمعة الماضي بعيدا عن وسائل الإعلام، التي لم تبلغ بالزيارة من قبل الاتحاد اللبناني. هدف الزيارة، الإطلاع على أعمال التاهيل الجارية كي يكون الملعب جاهزا لاستضافة مباريات المنتخب اللبناني على أرضه ضمن تصفيات كأس العالم. وبات معلوما أن الاتحاد اللبناني، وافق على طلب نظيره الكوري الجنوبي، نقل المواجهة بين المنتخبين، ضمن الجولة الثانية من التصفيات الموندالية، إلى العاصمة سيول، بدلا من أن تلعب في صيدا، وعليه، سيلعب لبنان مبارياته الأربع الأولى خارج أرضه.

ذهبية الماراتون الأولمبي للكنيني كيبتشوغي

أكد الكيني اليود كيبتشوغي زعامته لسباقات الماراتون العالمية، باحتفاله بذهبية الألعاب الأولمبية في اليوم الختامي في طوكيو. وهيمن حامل الرقم القياسي العالمي على السباق في شوارع سايبورو، مسجلا 2:08:38 ساعتين، ليصبح ثالث عداء يحتفظ بلقبه في الماراتون بعد الإثيوبي أبيبي بيكالا (1960 و1964) والألماني الشرقي فالديمار تنبرينيسكي (1976 و1980). وأحرز الهولندي أبدي ناغيي الفضية (2:09:58 س) والبلجيكي بشير عبدي البرونزية (2:10:00 س). ويعد فارق 1:02 دقيقة بين كيبتشوغي وأقرب مطارديه، الأكبر منذ نتويج الأمريكي فرانك شورتر في أولمبياد ميونيخ 1972. وفوز كيبتشوغي (36 عاما) الثالث عشر في 15 سباقا منذ 2013، جاء بعد يوم من فئانية كينية لدى السيدات تقدمتها بربيس جينيفيرشير. وقال البطل الذي يبلغ رقبه القياسي 2:01:39 ساعتين في برلين عام 2018: «اعتقد أنني أكملت الإرت يفوزي في الماراتون مرة ثانية. أمل الآن أن لعب دور الملهم للجبل المقبل». ووصف البريطاني سيباستيان كو رئيس الاتحاد الدولي لألعاب القوى كيبتشوغي بـ«البطل»، معتبرا أن التوقيت غير الرسمي الذي حققه في 2019 عندما نزل تحت حاجز الساعتين كان «لحظة هائلة لرياضتنا».

وشارك في سباق الأحد 106 عداء يمثلون 45 دولة وفريقا للاجئين انطلاقا من منتزه أودوري في وسط سايبورو، تحت حرارة ناهزت 27 مئوية ورطوبة بنسبة 80%. وحل المغربيون عثمان الكومري تاسعا (2:11:58 س)، ومحمد رضا العربي في المركز الحادي عشر (2:12:22 س)، وحمزة السهلي في المركز الثامن عشر (2:14:48 س) والبحريني الحسن العباسي في المركز الخامس والعشرين (2:15:56 س).

إنطفاة شعلة أولمبياد اليابان 2020 على صدارة أميركية ووصافة صينية

أسدل الستار أمس الأحد على منافسات النسخة الـ32 من دورة الألعاب الأولمبية الصيفية «طوكيو 2020»، المؤجلة من العام الماضي، بسبب جائحة كورونا المستجد «كوفيد-19». وجرت دورة الألعاب الأولمبية بنجاح، رغم نقشي جائحة كورونا، وانطلقت وسط بروتوكول صحي صارم، مع إخضاع الجميع لاختبارات فيروس كورونا، ورغم عدم السيطرة بشكل كامل على العدوى تزامنا مع غياب الجماهير، أشاد الألماني توماس باخ، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، بالنجاح منقطع النظير لطقوكيو. ووصف باخ الدورة خلال حفل الإختتام، بأنها «الرحلة الأولمبية الأكثر تحديا»، فيما سلمت حاكمة طوكيو يوريكو كويكي العلم إلى رئيسة بلدية باريس آن هيدالغو. وقال باخ خلال الحفل الذي أقيم على الملعب الأولمبي في طوكيو «الآن علي أن أعلن نهاية هذه الرحلة الأولمبية الأكثر تحديا إلى طوكيو: أعلن إختتام دورة الألعاب الأولمبية الخاتمة والثلاثين». وتسلمت رئيسة بلدية باريس آن هيدالغو العلم الأولمبي من حاكمة طوكيو يوريكو كويكي عبر رئيس اللجنة الأولمبية الدولية. ويتسلم العلم إلى هيدالغو، ستنتقل شعلة النسخة الثالثة والثلاثين من الألعاب الأولمبية الصيفية إلى العاصمة الفرنسية التي ستستضيف الألعاب في العام 2024.

وفي المحصلة النهائية للنتائج، تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب العام لأولمبياد «طوكيو 2020» برصيد 113 ميدالية (39 ذهبية و40 فضية و33 برونزية). بينما احتلت الصين المركز الثاني برصيد 88 ميدالية (38 ذهبية و32 فضية و18 برونزية)، وتلتها اليابان مستضيفة الدورة، في المرتبة الثالثة، بأفضل نتيجة لها في تاريخ مشاركتها الأولمبية، بحصدها 58 ميدالية (27 ذهبية و14 فضية و17 برونزية). واحتلت بريطانيا المركز الرابع من حيث الميداليات الذهبية، بواقع (22 ذهبية و21 فضية و22 برونزية). وجاءت روسيا، التي شاركت تحت راية اللجنة الأولمبية الروسية، في المرتبة الخامسة برصيد (20 ذهبية و28 فضية و23 برونزية). بينما حصدت قطر والقلبين وبرمودا الذهب للمرة الأولى في تاريخ مشاركتها الأولمبية.



مؤتمر وداعي مؤثر لميسي قبل الرحيل والبرغوت يتحدث عن وجهته المقبلة

لدقائق طويلة لم يتوقف ميسي عن البكاء في واحد من أهم المؤتمرات الصحفية للاعب كرة القدم عبر التاريخ... ميسي يودع برشلونة بالصدمة والدموع ويتحدث عن وجهته المقبلة. واعتبر ميسي بأنه لم يتصور إطلاقا أن يرحل عن صفوف النادي الإسباني الذي أمضى في صفوفه أكثر من 20 عاما مشيرا إلى إمكانية انتقاله إلى باريس سان جيرمان الفرنسي لكنه لم يوصد الباب أمام أندية عدة أخرى بحسب قوله. وكان قد صعد ميسي إلى المنصة وسط تصفيق الحاضرين قبل أن يجيش بالبكاء وبعد أن تماكك أنفاسه، ليقول في مستهل حديثه: «لم أتصور إطلاقا الرحيل عن برشلونة لأنتي للحقيقة لم أفكر بهذا الأمر. كنت أريد وداعا مع الجميع على أرضية الملعب». وأضاف: «هذا العام، كنت أنا وعائلتي مقتنعين بأننا سنبقى هنا، في بيتنا، هذا ما كنا نريده أكثر من أي شيء آخر». وتابع «لا زلت غير مصدق بأنني سأترك هذا النادي وتغيير حياتي. وأنا أعشق هذا النادي». وعن إمكانية انتقاله إلى سان جيرمان، قال: «ثمة إمكانية لذلك لكنني لم أوقع مع أحد بعد. أندية عدة أبدت رغبتها، وبالتالي لا شيء مقرر، لا شيء موصد والأمور مفتوحة». وكان عقد ميسي (34 عاما) مع النادي الكاتالوني انتهى في 30 حزيران الماضي، وبعد أن توصل إلى اتفاق مع ناديه على توقيع عقد جديد، لم يتم اعتماده رسميا بسبب عراقيل اقتصادية وهكالية تتعلق بقوانين الرابطة الإسبانية لكرة القدم. وعندما سئل، ماذا حدث في اللحظات الأخيرة؟ قال: «برشلونة فعل كل ما بوسعه، لكن في نهاية الأمر حدث ذلك، أنا فعلت المستحيل لبقى هنا، في السنة الماضية لم أرد وقلت ذلك بكل وضوح لكن هذه السنة لم أرد البقاء». وعن شعوره في اللحظات الأخيرة؟

أجاب: «كما قلت، أشياء كثيرة تمر بذهني، إلى اللحظة لا أصدق أنني سأرحل وسأترك هذا النادي وأغير حياتي». أما عن وجهته المقبلة، فأوضح: «بكل تأكيد باريس سان جيرمان من الخيارات المحتملة، لكن لا شيء مؤكد مع أي ناد، عندما خرج البيان كان هناك عدة اتصالات من عدة أندية مهمة حتى الآن لم أوقع لكن بالتأكيد أنا أتحدث وأفوض». وختم كلامه: «أنا حزين لأنني أغادر هذا النادي الذي أعشقه هذه لحظة لم أتوقعها، دائما كنت صادقا وصريحا مع الجميع... لا أدري ماذا حدث بالتحديد. الأمور كانت مستحيلة بسبب ديون النادي أم رابطة الدوري لا أريد أن أقول أي شيء عن الرئيس تيباس وليس لدي أي مشكلة معه. صدمة كبيرة لم أتوقعها، شعرت بحزن كبير حتى اللحظة أحاول أن أتقبل هذا الأمر، ولكن عندما أرحل من هنا سأشعر بحزن أكبر والأهم هو أن نواصل... جماهير برشلونة تعرفوني جيدا، إذا كنت بقيت هنا أريد أن أقاتل على الألقاب، أمشي داني ألفيش الذي فاز بالذهبية وأريد أن أتخطى الألقاب التي حققها هذه هي عقليتي ولا أريد لأحد أن يشك في أن لديني كانت البقاء». وهكذا، سيخرج ليو كابيت نو بعد مسيرة مظفرة دامت أكثر من 20 عاما كتب فيها البرغوت تاريخا جديدا للنادي.



FC BARCELONA

حصيلة العرب في أولمبياد طوكيو 2020 18 ميدالية (5 ذهب، 5 فضة، 8 برونز)



حدثت الدول العربية 18 ميدالية ضمن فعاليات النسخة الـ32 من دورة الألعاب الأولمبية الصيفية «طوكيو 2020»، التي استضافتها اليابان خلال الفترة من 23 حزيران الماضي وحتى يوم أمس، 8 آب 2021. وتصدرت قطر قائمة الدول العربية، من حيث عدد الميداليات الذهبية، برصيد 5 ميداليات ذهبية، بالإضافة إلى 5 ميدالية برونزية. بينما تربعت مصر على عرش الترتيب العام للعرب، برصيد 6 ميداليات، بواقع ذهبية فضية وأربع ميداليات برونزية. وفي ما يلي جدول الميداليات الدول العربية في أولمبياد «طوكيو 2020»:

1. قطر: برصيد ميداليتين ذهبيتين وبرونزية، ميدالية ذهبية في رفع الأثقال حصل عليها الربيع فارس إبراهيم، وميدالية ذهبية ثانية في الوثب العالي توج بها معتز عيسى برشم، أما الميدالية البرونزية ففي الكرة الطائرة الشاطئية، ثنائي الرجال.
2. مصر: ميدالية ذهبية وأخرى فضية و4 ميداليات برونزية، الميدالية الذهبية توجت بها لاعبة الكاراتيه فريال أشرف عبد العزيز، والميدالية الفضية نالها أحمد الجندي في منافسات الخماسي

الحديث، أما الميداليات البرونزية، فكانت من نصيب لاعبة التايكوندو هداية ملاك، ولاعب التايكوندو سيف عيسى، والمصارع محمد إبراهيم السيد «كيشو»، ولاعبة الكاراتيه جيانا فاروق.

3. تونس: ميدالية ذهبية وأخرى فضية، الميدالية الذهبية أحرزها السباح أحمد حفناوي، والميدالية الفضية فاز بها لاعب التايكوندو أحمد الجندي
4. المغرب: ميدالية ذهبية، أحرزها العداء سفيان البقالي في سباق 3000 متر موانع.
5. الأردن: ميدالية فضية وأخرى برونزية، الميدالية الفضية حصدها لاعب التايكوندو صالح الشرباتي، والميدالية البرونزية حصل عليها لاعب الكاراتيه عبد الرحمن المصاطفة.
6. البحرين: ميدالية فضية في سباق 10 آلاف متر، توجت بها العداءة كالكيدان جيزاهيفن.
7. السعودية: ميدالية فضية، أحرزها لاعب الكاراتيه طارق حامدي
8. الكويت: ميدالية برونزية، نالها الرامي عبد الله الرشيد.
9. سورية: ميدالية برونزية، حصل عليها الربيع معن أسعد.

الإدارة والتحرير

المدير الإداري
نبيل بونكد

المدير الفني
محمد رمال

رئيس التحرير
ناصر قنديل

بيروت، شارع الحمراء، استقرال سنتر
هاتف 01-748920، 1-748920
فاكس 01-748923

www.al-binaa.com الموقع الإلكتروني
البريد الإلكتروني albinnaa.News@gmail.com
التوزيع شركة الأوائل 01-666314.5